الفصل الثالث

أساليب رفع المستوى الزراعى

هناك مشكلتان أساسيتان يجب السؤال والإجابة عنهما ؛ فالسؤال الأول هو : إلى أى مدى ، و بأى الوسائل يمكن الإصلاح ، ضمن النظام القائم ، دون ما تبديل جوهرى فى تكوينه الزراعى والاجتماعى ؟

والسؤال الثانى هو : هل الفرص سانحة لإيجاد تكوين أصلح لذلك النظام ؟ و إذا كانت سانحةً فما هو الشكل الذى يجب أن يتخذه هذا التكوين ؟

والمشكلتان هما فى الحقيقة مشكلة واحدة ، لأن الأولى ، و إن جُزئت ، مندمجة فى الثانية ، على ما يراه الناظر البعيد النظر ؛ إذ ليس من الموافق إدخال نظام جديد إلى صقع أَلِفَ نظاماً قديماً ، قبل أن يصبح سكانه صالحين للتطور ، ومع هذا فإن التجارب الناجحة عند المجاورين تساعد على تحقيق هذا التطور ، فهى برهان يدل على ما يمكن عمله باتباع النظام الجديد . وهذا البرهان يكون مثلاً أمام أعين الذين يتبعون النظام القديم ؛ ولذا فالقضية تصبح عبارة عن الاستفادة ، على مقياس واسع ، من الحقيقة المعروفة ، وهى : أن المزارعين على وجه البسيطة قد طُبِعوا على مد أبصارهم إلى ما وراء السياج ، ليشاهدوا ما يفعله جارهم الذى حالفه التوفيق ، فيقلّدوه بعد ذلك فى عمله . وأبسط طريقة تتبع لتحقيق هذا الغرض إنما هى تجربة أنظمة جديدة فى بقاع لم تتطور ، أو فى بقاع تفكك فيها التكوين البدائى القائم ، وتحوّل إلى حال من الفوضى ، فآل أمرها إلى إدارة مستقرة حازمة ، على غرار ما حصل عقب الاحتلال البريطانى المصرى للسودان . وفى الشرق الأوسط عدد من الكُوَر سكانها قليلون ، وهى لم تتطور ، وقد توفرت فيها شروط معقولة صالحة لاتباع أنظمة جديدة سواء أكان اتباعها على دفعة واحدة ، أم بعد اتخاذ وسائل إصلاحية مناسبة . ففى مصر مثلاً آل الإقبال على الأرض إلى تجفيف أقسام قليلة العمق من بحيرات الدلتا ؛ وما برح العمل مستمراً فى أقسام أخرى منها . وثمة رقعة جد كبيرة من الأرض فى الشمال الشرقى من سورية ، تمتد

حتى الجزيرة ، وتتسع لعدد يفوق عدد من يقطنها اليوم من الفلاحين . وفى سِقْى الفرات بقاع واسعة صالحة للإسقاء ، والمناقع الواسعة ، كالغاب فى سِقْى العاصى جنوبىّ جسر الشُّغْر . يمكن أن تجفف وأن تُسقى أرضها . ومن المستطاع تجويد بعض المؤسسات فى العراق الجنوبى والأوسط ، وفى إيران ، وفى أصقاع مختلفة من السودان . وهناك علاوة على ذلك ، عدد كبير من المواقع التى هى أقل سعة ، كالمواقع الآتية وهى : شرق الأردن ، الكورة الواقعة غربىّ معان ، وغور الصافى جنوبىّ البحر الميت . وفى فلسطين . الكورة المشتملة على مناقع بحيرة الحُوْلة ؛ وفى قبرس : سبخة سيريانو خورى قرب مورفو . وفى برقة : سهل البَرْس .

وليس ما ذُكر سوى أمثال نموذجية للبقاع الكبيرة والصغيرة المعدة للتطور . ولئن كان التطور الزراعى هو الموضوع الوحيد لهذا التقرير ، فمن الضرورى أن تتولد فى الذهن الرغبة فى إدخال تربية السمك إلى بعض هذه الأصقاع ، سواء أكان ذلك بغية تبديل زراعة غير مجوّدة أم بغية إضافة هذه الصناعة على الزراعة المذكورة (أنظر تقرير الدكتور ورثنكطن عن العلم فى الشرق الأوسط ، الفصل الحادى عشر) .

وهناك بقاع هامة يجب إضافتها إلى التى مر ذكرها ، وهى التى تؤلف أملاك الدولة ، وأراضى الوقف ، وجميعها منبثّة فى كل قطر من أقطار الشرق الأوسط . فهذه الأراضى هى اليوم مؤجرة ، إلا الأقل الأندر ، لأفراد يُؤدون أجوراً مقبولة ، ويعملون على استغلالها إما بأنفسهم و إما بالمزارعة . وفى كلا الحالين تستغل جميعها تقريباً وفقاً للأساليب المعتادة ، دون ما تبديل .

وقد خلتْ أملاك الدولة والأراضى الموقوفة من تشويشات المُلكية والمشاركات المذكورة فى الفصل السابق ، ولذلك يمكن استعمال بعض هذه الأراضى فى تجربة مشروعات مختلفة للإصلاح الزراعى ، على مقياس ضيق نسبيا ، واكتساب خبرة قيمة للقيام بإصلاحات تشمل مساحات واسعة من الأرض .

وفيما يلى بحث عن مشكلتى اتباع الأنظمة الجديدة و إصلاح النظام المتبع . وقد بدئ بمعالجة قضية اتباع الأنظمة الجديدة ، ثم عُقِّبت بمناقشة الدروس التى نتجت عن هذه الاختبارات .

١ — اتباع أنظمة جديدة :

من بواعث الارتياح حدوث عدد من التطورات فى الشرق الأوسط ، يمكن الحصول منها على إرشادات جدّ ثمينة فيها فائدة للمستقبل . وقد وُصف وفُحص بعضها بإيجاز فيما يلى :

السودان : نقابة الغرس السودانية ، مشاريع الحكومة لتبديل المعيشة مكتب القاش .

فلسطين : المؤسسات الزراعية اليهودية ؛ زراعة الموالح (الحوامض) ؛ زراعة خصوصية .

العراق : أملاك اللطيفية ؛ زراعة النخل .

لوبيا : (طرابلس الغرب و برقة) الاستعمار الإيطالى .

قبرس : الجمعيات التعاونية .

(ا) نقابة الغرس السودانية ، والجزيرة فى السودان[1] :

تتألف الجزيرة من أرض مثلثة واسعة ، مساحتها خمسة ملايين إيكر ، تقع بين النيل الأبيض والنيل الأزرق[2] ، والخرطوم ذروتها الشمالية .

ويتناول مشروع الجزيرة اليوم مليون إيكر ، تُسقى بسدّ سنّار ، وتدار بالمُحاصّة الزراعية ، فى مشاركة ثلاثية تألفت من الحكومة ، والزارع المقيم فى الأرض ، ونقابة الغرس السودانية . وجُعِلت الحصة الأساسية لكل شريك من هؤلاء الشركاء على حسب ترتيبهم : ٤٠ فى المائة ، و ٤٠ فى المائة و ٢٠ فى المائة .

وقد حُفظت حقوق أصحاب الأرض الأصليين فى تلك البقعة ، فجُعل حق الحكومة مقتصرا على استئجار أرضهم لمدة أربعين سنة ، بأجرة قدرها عشرة قروش لكل إيكر (نحو ٦ ، ٢ ش) على أن يكون لمالكى الأرض ، أو لمن يختارهم المالكون ، حق الرجحان على غيرهم فى إشغالها . وهى توزَّع بينهم على أساس وَحَدات من الأرض معدل الوحدة منها ٤٠ إيكراً لكل شخص . وقد اتُّخذ نص يحول دون تجزئة الوحده ، أو بيعها من

---

(١) شرح : لقد تم وضع هذا البحث المتعلق بنشاط النقابة قبل أن تعلن الحكومة أن الامتياز لن يجدد بعد انتهاء مدته فى سنة ١٩٥٠ . ولما كانت غاية البحث سرد المعلومات ، وكان من المتوقع دائما أن ينتهى الامتياز فى تاريخ ما فى المستقبل ، لم يبد لنا أن هنالك ضرورة لتبديل النص .

(٢) الصحيح البحر الأبيض والبحر الأزرق على ما ورد ذكره فى الكتب القديمة ، وفى مجلة المجمع اللغوى (المصحح) .

التجار ، أو التغيُّب عن الأرض . وتقدم الحكومة رأس المال والفائدة والنفقات اللازمة لصيانة سد سنّار وصيانة القنوات وجداول الصرف ، عدا أقسام قصيرة فى رأسها ، فقد جُعل تعاهد هـذه الأقسام على عاتق النقابة . وتُعنى الحكومة أيضا بمصلحة الرى السودانية ، وتؤدى إلى أصحاب الأرض الأصليين المبالغ الناشئة عن أجور أرضهم ومقدارها عشرة قروش لكل إيكر .

وتعمل النقابة فى تهيئة الأرض وتسويتها ؛ وتقدّم أنابيب المراقبة فى مجارى المياه وقنوات الرى الفرعية . ولكنها تسترد تلك النفقات من الزراع ضمن حد أعلى معين . وهى تدير شؤون تلك البقعة ، وتشرف على الأعمال الزراعية فيها ، وتجمع محصول القطن وتخزنه وتجد سوقا لبيعه ، لأنه الأساس فى المشروع كله . وفى الأبحاث التالية إيضاح لما للنقابة من جهود أخرى . وعلى الزراع أن يُعنى بمجارى الماء ، حتى الفرعية منها ، وأن يدفع ما يصيبه من النفقات المشتركة بين الشركاء الثلاثة ، كثمن الأكياس ، ونفقات الحلج والنقل و إيجاد السوق للبيع ، وأن يساهم أيضاً فى إيجاد رأس مال احتياطى للمزراعين . وقد تم منـذ زمن اقتسام النفقات الضرورية لبعض الأمور كمكافحة أمراض المزروعات ، وكالقيام ببعض الأعمال الزراعية التى دلت الأبحاث على فائدتها ، والتى ألِف المزارعون عمل أمثالها . وكان اقتسام الشركاء الثلاثة لتلك النفقات وفقاً للنسبة المقررة المعروفة .

وفضلا عن الحصة المتفق عليها من غلة القطن ، فإن الفلاح يتصرف بغـلاله الأخرى تصرفا مطلقاً . وهذه الغلات هى الذرة والحبوب واللوبيا وعلف « من القطانى » . والدورة الزراعية المتَّبَعَة هى من النوع « المفتوح » ، أى أن الأرض تُترك بلا زراعة فى سنةٍ مَّا فتستريح ، وذلك عندما يجدون إن إراحتها ضرورية للحصول على محصول جيد من القطن. ويُجعل فى هذه الدورة أيضاً أرض كافية لاستغلال الذرة تلبية لرغبة الفلاحين .

والأعمال الثقيلة التى تحتاج الأرض إليها تؤتى من قبل النقابة . وهى تستعمل فى ذلك الآلات ذوات المحركات وتحمل الفلاحين نفقاتها . والنقابة هى أيضاً التى تستأصـل بحراثة عميقة الدَّيس أو السُّعد (Cyperus Rotundus L.) وهو نبات عارض مضر . وتُدْمَج نفقات هـذا العمل فى حساب الزراع العام . أى إنها توزَّع على جميع الزراع بدلا من أن تجعل

كلها على عاتق الذين تظهر هذه الأعشاب الضارة فى أرضهم . ويعد ذلك تضامناً بين الزراع ، إذ يؤدى كل زارع قسطه فى الحيلولة دون انتشار نبات السعد المضر .

وتعمل النقابة على حفظ خصائص البزور ، وعلى إيجاد أصناف جديدة بالبحث العلمى ، واستعمالها بدلا من القديمة ، وللنقابة عدد من المفتشين المسئولين عن سير الأعمال المألوفة فى « مناطقهم » . وفى السنين الأولى من قيام المشروع كانوا عرضة لمشاكل زراعية هامة استنفدت أوقاتهم ؛ ولكنهم فى السنين الأخيرة صار فى مقدورهم مساعدة المزارعين وتوجيههم وجهة أعمال مشتركة تهدف إلى خلق حياة ريفية هنيئة .

وقد بلغت المساحة التى تُزرع قطناً قبل الحرب نحو ٢٠٠٠٠٠ إيكر ، واستقرت على هذا المستوى . ولكن استقرار المساحة ، واستقرار المال الذى يصيب الشركاء الثلاثة ، يتوقفان على مقدار محصول القطن وعلى قيمته . وهذان العاملان — أى المحصول والقيمة — كانا مصدراً للقلق فى بعض الفترات ، غير أن المشروع فى جملته يتقدم بخطى راسخة .

و إذا كان وضع السودان المالى يدعو إلى الارتياح ، فإنما مرد كثير من ذلك إلى الدخل الذى يحصل السودان عليه من مشروع الجزيرة . وقد كان هذا المشروع يساهم قبل الحرب بخمسة وعشرين فى المائة من الدخل العام ؛ ولهذا كانت الحكومة تجد مالا تنفقه فى إصلاح نواح أخرى من السودان . وقد حسن مشروع الجزيرة الوضع الغذائى فى البلاد . وكانت الجزيرة البالغة مساحتها خمسة ملايين إيكر تنتج سنوياً قبل المشروع ، نحو ١٣٠٠٠٠ طن من الذرة فى الأعذاء . أما الآن فيستغل نحو ٦٥٠٠٠ طن من الذرة من مائة ألف إيكر هى جزء من المليون إيكر التى تسقى .

وأفاد الزارعُ إفادةً كبيرة ، فقد ضمنوا له دوام التصرف بالأرض ، والحصول على نصائح وتوجيهات حكيمة . وقلّ ضغط المرابين والتجار على مخنّقه ، لأنه صار فى وسعه تدارك سلف من المال تسلفه النقابة إياها لقاء شروط بسيطة . والنقابة هى التى تتحرّى الأسواق ، وتبيع القطن فى مصلحته ، وهى أيضاً تُصلح له أرضه ، وفى ذلك فائدة حيوية له . وقد اتضح أن معدل ربح المزارع الواحد قبل الحرب بلغ نحو ٤٠ جنيها فى كل قطعة من الأرض ، عدا ما يستغل بنفسه من الغلات الغذائية . وهو على هذا أحسن حالاً بكثير من الزارع الذى يعمل فى الأرض مستقلا .

وهناك شيء له شأن خاص لاتصاله بموقف المرأة ولكونه يُعدّ من مشاكل الأوضاع الاجتماعية فى السودان : وهو أن عدداً من قطع الأرض يتصرف بها أرامل من زوجات المزارعين المتوفين . فهذه الحال لم ينشأ عنها مشاغل جديدة للنقابة ، فقد دلت التجارب على أن عدداً من النساء المزارعات هن ناجحات فى أعمالهن .

ولقد وُجه إلى مشروع الجزيرة انتقادات أربعة : فالأول كون المشروع يرتكز على إنتاج محصول مُعَدّ للإصدار لقاء نقدٍ ، ويتطلب فى جَنْيه عمالا إضافيين ، عدا أنه يكون معرضا لتقلبات الأسواق العالمية[1] . ولهذا من الطبيعى أن يكون الأسلوب الزراعى فيه غير متوازن ، إذ لا تجد الماشية فيه مكانها الذى تستحقه . والثانى كون الربح المالى الشخصى الذى نال كل مزارع قد تضخم كثيراً ، على حين أن حياة هؤلاء المزارعين الاجتماعية لم تتقدم ، وكذلك شعورهم بالمسئولية المشتركة وبرفاه العيش . والثالث كون الشركة لاتستطيع إهمال الأمر الواقع ، وهو أن عليها أن تربح لحساب مساهميها فائدة عن رؤوس أموالهم . والرابع كون الإصلاح الذى يقوم على الأموال الأجنبية قلما يكون فيه عنايه كافية بالناس وبالترفيه عنهم . ويتضح أن الانتقاد الأول والثانى هما ، إلى درجة ما من ذيول الانتقاد الثالث والرابع .

(ب) مشاريع تبديل المعيشة فى السودان :

عند ما أقيم سدّ جبل الأولياء على البحر الأبيض ، لتزويد مصر بمقادير إضافية من الماء ، تعرضت بقاع حول النهر لفيضان الماء المختزن ، وغَدَت ٧٠٠٠٠ أسرة لا تستطيع الاستمرار على مزاولة معيشتها المعتادة وفقاً لأنظمتها القَبَلية . وكان نظام الزراعة الذى يتبعونه يقضى بأن يرحلوا هم ومواشيهم إلى الداخل ، عند انحباس الأمطار ، لبذر الحبوب فى الأعْذاء من الأرضين ؛ ثم يرجعوا بعد الحصاد ، فيزرعوا الحب فى الأرض الرطبة التى تنحسر عنها مياه النهر . وقد استُعمِل قسم من التعويضات المالية التى تدفعها مصر إلى هؤلاء الناس فى إيجاد مراكز جديدة لهم . وانتُخِبت لهذا الغرض أماكن متجاورة فى الجزيرة كلها معدة للإسقاء وواقعة فوق مستوى مياه الخزان .

(١) يعنى القطن (المصحح) .

وأقدمُ هذه المراكز فى موقع عبد الماجد . وهى ترجع إلى سنة ١٩٣٦ ، يأتيها الماء فى ترعة فرعية تتصل فى القرشى بشبكة الرى التى تتزود الماء من سد سنار على البحر الأزرق . وقد هُيئت[1] مساحة قدرها ٤٥٠٠٠ إيكر فى أوائل سنة ١٩٤٤ . وستُضم إليها مساحة أخرى قدرها ٣٥٠٠٠ إيكر . ويسكن فى الأراضى المهيأة نحو ٢٠٠٠ أسرة . ويوجد فوق ذلك ٨٠٠ أسرة أخرى فى القسم التابع لمشروع زراعة الحنطة المؤقت الذى قضت ظروف الحرب أن يكون منفرداً . وهناك بقاع مهيأة أخرى فى أم جر والدُّوَيم والقطيسة على البحر الأبيض ، وهى تُسْقى بالمضخات من ذلك النهر . وأحدث هذه المشروعات مشروع أم غار فهو يرجع إلى سنة ١٩٤٢ .

والموضوع الرئيسى فى مشروعات « تبديل المعيشة » هو تحويل أبناء القبائل نصف الرُّحَّل إلى مزارعين مستقرين ، يسيرون على نظام زراعى جديد تماماً ، فى كورة وفى بيئة تختلفان عن الكورة والبيئة اللتين ألِفوا العيش فيهما ، على أن يظلوا محتفظين بمظاهر تنظيماتهم القَبَلية ، وعلى أن تُنَمَّى فيهم حياة التضامن التى خُصَّ بها سكان القرى الكثيفة. فهذا المشروع هو إذن عمل زراعى واجتماعى على السواء . والنظام الزراعى فيه مقتبَس من مشروع الجزيرة اقتباساً مقارِبا . وما برح القطن زَرِيعته الأساسية ، وإن بدا فى أطوار المشروع الأولى أن هناك أملاً بتنقيص ما للقطن من شأن . والدورة الزراعية المتبعة أضيق من غيرها : أى أن أقسام الأرض التى تُترك للراحة هى أصغر من أمثالها فى أراضى النقابة ، ثم إن غلة الذرة التى لها شأن فى نظر المزارع قد تكون غير موفورة .

والفرق الأساسى من الوجهة الإدارية كون الحكومة نفسها هى التى تقوم هنا بالواجبات التى تضطلع بها النقابة فى مشروع الجزيرة ، وتنفّذ الحكومة هذه الوظائف على يد موظفين أهليين يمرَّنون على ممارستها ، على ما سيجىء ذكره . وحصة المزارع من ريع القطن الغير الصافى أربعون فى المائة ، وحصة الحكومة ستون فى المائة . والغلات الأخرى التى خُصَّ بها المزارعون معفاة من الضريبة . ولا تَستعمل الحكومة المحاريث الكبار التى ترى فى المزارع الواسعة ، ولكنها ، بدلاً من ذلك ، شَجعت المزارعين على تأليف جمعيات

(١) تعبير المؤلف « استفرت » أى أنها أصلحت وأصبحت مهيأة للحرث والزرع (المصحح) .

تعاونيـة للحراثة ، فأمسى لدى كل جمعية منها ثيران قوية للحرث ، وعمـال منصرفون إلى هـذا العمل ، ويؤدى المزارعون إلى خازنٍ من بينهم ما يصيبهم من النفقات نقداً وعيناً . ومظاهر الجمعيات التعاونيـة للحراثة تبشر بالنجاح من الوجهة الفنية . ولها من الناحية الاجتماعية قيمة لا تُنكر ، لأنها تشجع على توسيع التعاون فى نواحٍ أخرى .

وقد ذكرنا سابقاً أن التطور الاجتماعى وإنماء روح الحياة المشتركة قد خُصَّا فى هـذا المشروع بعناية خاصـة . والغاية هى بناء مجتمع قادر على إدارة أموره الداخلية على يد نواب منتخَبين ، ضمن قواعد النظام القَبَلى . وعلى هذا أُلِّفت محاكم من رؤساء القبائل ونواب النواحى ، لفرض النظام ولجمع الضرائب ولغـير ذلك ، وفاقاً للعادات المألوفة . ويوجد أيضاً فى كل قرية عمدة للإدارة ينتخبه سكانها ، فيراقب النظـام وجمع الضرائب ، ويرأس مجلس القرية . ولـكل ثلاثين مزرعة شيخ للزراعة ينتخبه مزارعوها ، ويُعَدّ تعيينه تقدماً هاما . ووظائف هؤلاء المشايخ تشـبه ، فى بعض الأمور ، وظائف موظفى الحـكومة ، فهم الصلة بين المزارعين وضباط الزراعة الحـكوميين الذين لهم صفة المستشارين . ويؤلف المشايخ الزراعيون مجتمعين محكمة لها فى المخالفات الزراعية سلطة الحـكم بغرامات مالية تدفع من حساب حصة المزارعين . وتجتمع هذه المحـكمة إلى المستشار أسبوعيا لعرض أعمال الأسبوع المنصرم ، وما يجب عمله فى الأسـبوع القادم . ويفتش المستشار ، وفى صحبته الشيخ ، كل مجموعة من المزارع أسبوعيا أيضاً ، ليرى هل أنجز المزارعون أعمالهم بدقة ، وهل يقوم الشيخ بواجبه فى مراقبة هؤلاء المزارعين ؟ .

ويُقتطع من ثمن كل كيس من القطن قرش واحد (على المزارع منه ٤٠ فى المائة ، وعلى الحـكومة ٦٠ فى المائة) بغية تكوين رأس مالٍ لتحسين معيشة المزارعين . وهناك لجنة محلية لإدارة رأس المال هذا الذى يُنفق فى أعمال خارجة عن نطاق أعمال الحـكومة المعتادة ، فقد ترد من المزارعين مقترحاتٌ ومطالب ترمى إلى تدارك تجهيزات لاسلـكية ، وبناء بيوت للنوادى ، وتعليم الراشدين ، وتحسين حالة الأولاد ، وشراء زرائب الحيوانات الخ .

ومع أن مشروعات « تبديل المعيشة » حديثة العهـد ، فهى تبشر كثيراً بالنجاح . والمطالب المقدمة للحصول على حصص زراعية فيها تتجاوز كثيراً عدد الحصص الشاغرة .

ومعدل المزارعين الذين يخرجون من المشروع سنويا لا يزيد على اثنين فى المائة . وثمت أرملتان من أرامل المزارعين مُنحتا حقوق التصرف بالحصتين اللتين شغرتا عن وفاة زوجيهما ، على حين أن هذا المشروع أحدث بكثير من مشروع نقابة الغرس السودانية . وإدارة هاتين المزرعتين تسير سيراً حسناً جداً .

ويمكن توجيه ثلاث ملاحظات على مظاهر المشروع الزراعية : الأولى كون النجاح المالى للمشروع يرتكز على القطن كما فى مشروع النقابة تماماً . والثانية كون المشروع وإن استهدف الحصول على غلة نقدية (القطن) أضيف إليها زراعة مختلطة ، فوضعية المواشى لا تختلف عن مثلها فى أراضى النقابة حيث لم يُبذل أى جهد ، حتى مدة قريبة ، فى سبيل تنشيط الزراعة المختلطة . وكان زُرَّاع « مشاريع تبديل المعيشة » أصحاب ماشية أتوا مع قطعانهم . ومعدَّل ما لدى كل أسرة منهم هو : عشرة رؤوس من المعزى ، وثلاثة من البقر ، وستة من الضأن ، وحمار و بعير ، و ينبغى انتخاب هذه الماشية واصطفاؤها ، وهما عملان يشقَّان على مالكى الحيوانات إذا كانوا أفراداً . أما إذا ملك القطيع منظمات تعاونية ، فمن الممكن أن يكتب لها النجاح بمعونة مُرَبّين مدرَّبين يسيرون على الطرائق التى تتبعها جمعيات الفلاحة التعاونية الناجحة .

والملاحظة الثالثة كونه كان من الجائز أن لا يتحقق التطور فى النظام الزراعى بسرعة وانتظام ، لولا الحقيقة الآتية ، وهى أن كثيراً من التجارب والمعلومات الفنية كانت جاهزة لدى نقابة الغرس السودانية ، نتيجة لأعمالها ، و إن التعاون وثيق بين النقابة ومحطة أبحاث الجزيرة لحكومة السودان فى وَدْ مَدَنِى .

وهناك عدة أمور أخرى مهمة . فقد رأوا أن تكون المراقبة رأساً أقلَّ منها فى أرض نقابة الغرس السودانية ، ولهذا من المتوقَّع أن يهبط مستوى الزراعة فى مستقبل قريب . وربما نشأت مشاكل كالتى تَحدث عند ما يتغيب المالكون عن أرضهم . وقد تم تنظيم قنوات النقابة بحيث يؤخذ منها الماء للإسقاء فى النهار فقط . أما القنوات فى هذا المشروع فهى تساعد على توزيع الماء فى الليل والنهار . وهذه الحال تحتاج إلى مراقبة أشَدّ ، وإلى

مستوى من النزاهة أعلى لدى المزارعين ، و إلى تحليهم بروح الجماعات ، و إلا فإنه لا بدّ من تنازعهم وتضرّرهم[١] .

وتقع معظم القرى فى هذا المشروع فى الأراضى الزراعية لتلك القرى ، وهو ما يوافق القاعدة الفنية . ولـكنه من الأصلح أن تكون هذه القرى فى مواقع أكثر ارتفاعا ، و إن بعدت قليلا ، لأن ذلك يقلل من خطر انهيار البيوت بتأثير الأمطار الغزيرة فيها . وأخيراً إن رأس مال الإنعاش ، الذى هو جزء سامٍ من المشروع ، قد يكون أكثر فائدة فى القرى الـكبيرة منه فى القرى الصغيرة .

(ج) مكتب القاش فى السودان :

تقع دلتا القاش فى ناحية كَسَلا ، شرقى السودان ؛ وتمتد فى كورة واقعة شمالى كسلا ومتاخمة لأرتريا . وترابها غرين (طمى) رسب من القاش الذى ينبع ، كالمأرب ، فى إرتريا جنوبى أسمرة . والمأرب نهر من السيول ، تبلغ مياهه كسلا بين ٢٠ يونيو و ١٠ يوليو ، وتدوم زمناً معدّله ثلاثة أشهر أو أربعة . ويكون السيل حاملا كمية كبيرة من الصلصال ، ولذا يجب العناية بتوجيه قسمه الأكبر وجهة الأراضى المسقية ، خشية امتلاء المجارى بصلصاله .

وطريقة الإسقاء المتبعة هى الإسقاء بالغمر ، إذ تقسم الأرض مساكب (أحواضاً) محوطة بأعضاد صغار يأتيها الماء من جداول الرى فى الحقول . ويختلف التراب بين غرين صلصالى (طمى طينى) وتراب أسود صالح للقطن وكلاهما غنى ، فقد كانت الذرة التى تزرع قديماً فى أراضى القاش مشهورة جداً فى الأسواق العربيـة . أما اليوم فالغلة الرئيسية هى القطن .

وهدف السياسة المتبعة فى هذه الأيام إسقاء نحو ٣٥٠٠٠ إيكر من الأرض فى السنة لإنتاج القطن . وقد قُسمت الأرض المسقية قسمين ، يُسقى أحدهما قبل الآخر بمدة ١٥ — ٣٠ يوما ، مما يتيح استخدام العمال فى الحرث والبذر خلال مدة من الزمن أطول . وتُسقى الأرض سَقْية غزيرة فقط قبل البذر . والأراضى التى يغمرها كثير من المياه تُخَصّ بزراعة القطن .

(١) حتى لقد قيل عن أحد أقطار الشرق الأدنى أن حوادث القتل فيه الناشئة عن المنازعات على مياه السقى فى الليل ، هى أكثر من حوادث القتل التى تعزى إلى أى سبب واحد آخر .

أما الأراضى التى تُسقى سقياً خفيفاً فهى تُزرع ذرةً أو تجعل مرعى . ويجوز أن يكون للمُزارع أرض إضافية يزرع فيها العذى من الذرة . وهو فى هذه الحال يستطيع أن يزرع إيكرا واحداً من الذرة لقاء خمسة إيكرات من القطن .

وغلة القطن هى للمُزارع . وهى معفاة من الضريبة ومن الرسوم السائرة . وفصل الأمطار من مايو إلى سبتمبر . ومعدّلها فى كسلا ١٣ إنشا . ويكون هطول المطر الغزير فى الزمن الذى تجرى فيه سيول يوليو إلى سبتمبر . وتوجِد الأمطار فى فصل السيول صعوبةً فى مراقبة الإسقاء ، كما أنها تزيد فى نمو الأعشاب المضرة ، وتؤخر تنظيف الأراضى المسقية .

وتُرسم أثناء جريان السيول « خرائط » دقيقة تبيّن مبلغ تفشى المياه ، ثم توزَّع الأرضون على المزارعين ، على أساس هذه الخرائط . والوَحدة المعتادة من الأرض خمسة إيكرات . ولكن القدير من المزارعين يأخذ حتى ٥٠ إيكرا . والأرض توزع على أساس العشائر ، فيُعطَى المشايخ ومساعدوهم من مشايخ الفروع مقاسم يعملون على تجزئتها بين أفراد العشيرة . والمُزارع الذى تكون مغبة أعماله مرضية يحصل على وثيقة تضمن له الدوام على استغلال الأرض . والأعشاب المضرة تنمو بقوة ، ولهذا اتُّبعت الدورة الزراعية الآتية : « قطن — راحة — راحة[1] » بدلا من الدورة التى اتجه الفكر إليها بادئ بدء وهى : « قطن — راحة » .

وبالنظر إلى خصب التربة ونفوذ الماء فى أعماقها ، يُرَبَّى القطن على ارتفاع ست أقدام (مترين) أو أكثر . وتُجعل بين النبتة والنبتة مسافة قدرها ٣٩ × ٤٣ إنشا (١،٠٠ × ١٠،١ متر) على وجه التقريب . وهذه المسافة تفوق كثيراً أمثالها فى مشروع الجزيرة . وألياف القطن من صنف ممتاز ، وليس للحشرات والأمراض شأن يذكر ؛ فقد ذُكر أن مرض تَجَعُّد الأوراق ظهر سنة ١٩٢٨ — ١٩٢٩ وما بعدها على قطن الساكِل[2] خاصةً . وظهرت أيضاً دورة اللوز القرنفلية ، وأَرَق القطن (حشرات مَنَ القطن فى الشام ، والندوة العسلية فى مصر) ، وبرغوث القطن ، (تربيس . مَرْش) . أما مرض الخَميرة فلم يكن

---

(١) أى أن الأرض تزرع قطناً سنة وتترك سنتين لتستريح وتهيأ (المصحح) .

(٢) هو القطن المعروف باسم سكالاريدس وقد اصطلح فى مصر على تسميته بهذا الاسم (المصحح)

قط شديد الوطأة . وتستولى أحياناً الحرّاثة (الخفّار فى مصر والحالُوش فى الشام) والنطّاط (الحرْقُص فى لبنان) على بذار القطن فى الأرض ، مما يدعو إلى إعادة زراعته . ويستولى السُوَاد (التفحّم فى مصر والسُوَيْد فى الشام) وحَفّار الساق على الذرة . وقد يضرّ بها أيضاً الجراد و بعض الطيور . وكل هذه الآفات لا يُعتدّ بها كثيراً . لأنهم يستفيدون من وجود بقاعٍ منعزلة فى القاش فيزرعون فيها الأنواع العديدة التى تُزرع فى الجزيرة .

ومّما لا يخرج عن موضوع هذا التقرير ذكر الناحية التاريخية للتوسع فى زراعة القطن فى القاش . فشركة كسلا للقطن تأسست عام ١٩٢٣ بتوقيع اتفاقٍ مع حكومة السودان لمدة أربعين سنة ، والحكومة التى تملّكت الأرض عوّضت أبناء العشائر من حقوقهم ، فأعدّت مراعى لماشيتهم ، وحفظت لهم الحق بمياه الآبار الواقعة فى أراضى الامتياز . وتدارك الشركة الموظفين اللازمين للإرشاد والمراقبة ، ووزعت الأرض على الطالبين من الزُرّاع الحائزين على موافقة الحكومة ؛ مع ترجيح سكان الكورة على غيرهم ، وفرضت ضريبة مقدارها نصف بَنْس[1] . على كل بَوْند[2] . من ألياف القطن على أن يستعمل نصف الحاصل من هذه الضريبة لتمويل المشاريع التى توافق عليها الحكومة والشركة جميعاً . والتى تكون فى مصلحة المزارعين العامة ، وقد حُددت الحصص من أرباح مبيع القطن ، بعد طرح ما يلزم طرحه ، على أساس خمسين فى المائة للمزارعين ، وخمسين فى المائة للحكومة والشركة جميعاً ، وهذه الحصة الأخيرة توزّع بين الحكومة والشركة على الصورة الآتية :

	الحكومة	الشركة
غلات القطن حتى ٤٠٠٠٠ قنطار	٢٠	٣٠
العشرون ألف قنطار التى تلى الكمية السابقة	٢٥	٣٥
كل ما يزيد على الكميات المذكورة من القطن (القنطار ٩٩ بونداً أو ٤٥ كيلوغراما)	٣٠	٣٠

وقد فُسخ الاتفاق بعد أربع سنوات ، وحوّلت الشركة جهودها إلى امتياز جديد فى الجزيرة . ويبدو أن آمالها فى القاش قد خابت ، وتعود الأسباب جزئياً إلى كون الفلاحين

(١) البنس جزء من اثنى عشر جزءاً من الشلن . وكل عشرين شلناً جنيه إسترلينى (المصحح).
(٢) البوند ٤٥٣ غراماً ونصف غرام (المصحح) .

المحليين ، وأكثرهم من أبناء النجود ، هم أقل إجادةً للعمل من الفلاحين الطارئين ، بينما الحكومة ترى أن التطوُّر إنما يجب أن يتم فى مصلحة السكان المحليين ترجيحاً لهم على غيرهم .

وقد فَحصت الحكومة هذا الوضع بدقة ، فقررت أن تدير هى « المنطقة » . وقبلت المبدأ القائل بأنه لا يمكن حصول التطور فى مصلحة السكان المحليين ، من حيث الأساس إلا إذا كان محور الإدارة يقوم على معالجة المواضيع التى تحقق الأرباح ، بالأساليب التجارية وأنه يجب ، فى الحكم على المسئولين عن إدارة المشروع من حيث نجاحه أو إخفاقه ، أن يُرجَع إلى الحساب الخاص بالأرباح والخسائر ، وقد تم حلّ الموضوع بتأسيس مكتب له رأس مال جميعه للحكومة . ونُظّم حسابه وفقاً للأسلوب التجارى المعتاد مفصولاً عن حساب الحكومة . ويتألف المكتب من : مدير مصلحة الزراعة والحراج (وهو يعمل مديراً للمكتب) ومدير مصلحة الرى ، ومدير كَسَلا ، والثلاثة يعملون بحكم وظيفتهم . وقد ألحق بهم رئيس الإدارة المقيم ، وهو من موظفى الزراعة ، ومهندس الرى وهو من موظفى مصلحة الرى . وتؤدى الحكومة مهمة الأعمال المَصرفية للمكتب . وهكذا فإن بعض الاقتراحات كإنفاق مبالغ من الأموال الاحتياطية تزيد على ٥٠٠ جنيه ، تحتاج إلى موافقة أمانة المالية فى الحكومة . ولكن أعمال المكتب إجمالاً ، ومنها بيع القطن وتسليمه فوراً والاتفاقات المتعلقة بالتسليم المؤجل ، كلها تراقَب من قبل رئيس الإدارة ، وفقاً لسياسة المكتب التى أقرها المكتب المذكور وأمين المالية . ونسبة أرباح المكتب الصافية هى النسبة نفسها التى كانت للشركة . وقد سارت الأمور ، وفاق هذه الخطط ، على شكل حسن جداً ، ويَرعى المكتب اليوم مصالح نحو ٧٠٠٠ مزارع . وما برحت القبائل المحلية تستغل نحو ٧٠ فى المائة من الأراضى ، على حين أنها كانت إلى عهد قريب من الرعاة ، فأصبحت اليوم مُزارِعة مستقرة ممتازة . وسكان الأراضى المجاورة للنهر ، وهم ممن ينشدون الثروة فى وادى النيل ، يستغلون خمسةً فى المائة من المزارع ، وهذه الجماعة أصلح من غيرها فى الناحية الفنية ، لأنها تعمل بجدّ ، وتتكيف على حسب البيئة ، وبقية الأرض وقدرها ٢٥ فى المائة ، هى فى أيدى أبناء أفريقية الغربية ، وهم رجال عمل قليلاً ما يلجأون إلى استخدام عمال مأجورين. ومعظم هؤلاء الناس من نيجرية الشمالية ، بلغوا السودان فى طريقهم حُجّاجاً إلى مكة .

وللتقدم الذى حصل صلة وثيقة بقصة نصف البنس الذى يُستوفى ضريبةً عن كل بوند من القطن . وقد قُسم هذا المال قسمين متساويين : مال المزارعين ويسمى مال التعادل والاحتياط ، ثم المال الاحتياطى لمكتب القماش . فالأول يُنفق فى مصالح المزارعين الضرورية وأهم غاياته إيجاد تعادل فى موارد المزارعين بين سنة وسنة تالية ؛ ومعناه إضافة شىء من هذا المال إلى دَخْلهم فى السنين السيئة . وهكذا تظل حصة المزارعين النظامية من الغلات على حالها دون ما تبديل ، إلا إذا تتابعت الغلات الرديئة ، ويحسبون أن استعمال مال التعادل هذا فى درء الأضرار الناجمة عن نقص المحصول يُعَدّ مساهمة هامة تدعو إلى استقرار المشروع كله . وقد دلت التجارب على أن المُزارع الذى ما برح فى حاجة إلى الوصاية زراعياً واجتماعياً ، يكون عرضة لتأثيرات مضرة ، سواء أكانت نتائج استغلال الأرض سيئة ، أم بلغت الغاية فى جودتها . ففى عام ١٩٣٣ تَجمّع من مال المزارعين المرصد للتعادل ١٠٠٠٠٠ جنيه ، فوجد المكتب أن هذا المبلغ أصبح كافياً ، ورصد الفائض من المال لمشروعات الإنعاش المفيدة ، بعد أن وافق عليها ، وألّف لجنة استشارية محلية من جملة وظائفها تقديم مقترحات إلى المكتب فى هذه الموضوعات .

ومال المكتب الاحتياطى أيضاً يقوم على وضع مالى معلوم ، وقسم منه يُحوَّل إلى حساب رأس المال ، فيكون مغبة ذلك حصول ازدياد فى واردات الحكومة ، وهى الواردات التى لم تتكافأ حتى الأن مع ما لتلك البقعة من قدرة معقولة على تحمُّل الضرائب .

ويمكن ذكر ملاحظتين على المشروع لهما اتصال بموضوع هذا التقرير : فأولاهما ، وهى الأهم ، كونه من الواضح أن هذا المشروع يستحيل العمل به (أو يكون أسوأ من غيره) فى كل بلد خلا من مصالح حكومية مدنية سَمَتْ بنزاهتها وتحلت بالصفات الفنية اللازمة . أما الملاحظة الثانية فهى تأتى نتيجة طبيعية لقبول الملاحظة الأولى ، وهى أنه لا بد من إثارة موضوع التجرُّد كلما رأت الحكومة أن تُرجّح الاعتبارات السياسية على الفوائد التجارية . ولا بد لها من معالجة الفوائد التجارية ، بطرائق مجدية وكما ينبغى أن تعالج . وقد استدرك المشروع هذا الأمر بأن جعل رئيس الإدارة المقيم مسئولا رأساً تجاه مدير الزراعة الذى هو مدير المكتب ، وذلك على رغم كون هذا الرئيس يكون على اتصال وثيق بمدير

كسلا . وعلى هذا إذا حصل خلاف فى الآراء فالحكومة تستطيع اتخاذ قرارها بعد فحص الآراء التى تشتمل عليها كل صفحة من صفحتَى القضية المعروضة عليها .

(د) المؤسسات الزراعية اليهودية فى فلسطين :

يقتصر هذا البحث على العناية ، جهد الطاقة ، بالناحية الزراعية ، دون الناحية السياسية ودون النواحى الاجتماعية ، إلا ما يرتكز منها رأساً على القضايا الفنية والاقتصادية للزراعة .

فى الفصل الأول ذكرنا بإيجاز تام تطور المؤسسات الزراعية من زراعة الحبوب إلى الزراعة المختلطة . وقد شَغَلت المؤسسات المختلفة فى سنة ١٩٣٧ مساحة من الأرض مقدارها ٩٥٠٠٠ إيكر بقطن فيها نحو ١٠٠٠٠ أسرة أى ٣٤٠٠٠ شخص وتختلف المؤسسات كثيرا فى أنظمتها الزراعية وفى أساليبها الاقتصادية والاجتماعية ، ولذلك أدرجناها فى جملة التجارب الكبيرة الشأن .

وقد تجمعت نتائج قيمة عديدة[1] لتجارب يمكن الاستفادة منها فى العمل على الإصلاح الزراعى ، فى أماكن أخرى من الشرق الأدنى . ودُعمت التجارب بمستندات حسنة ولاسيما فى أطوارها الأخيرة . ولكن محاكمتها وطريقة عرضها لا جَزْم فيهما على الدوام ؛ هذا وليس من المتوقع أن يكون خوضهم فى هذا الموضوع خاليا من التغرض والمحاباة بسبب طبيعة القضية .

والرابطة وثيقة فى المستعمرات اليهودية ، بين نظام الزراعة اليهودية وقوام العمل الاجتماعى فالأرض ملكٌ « لرأس المال القومى اليهودى » . وهى تؤجر المعمِّرين بشروط خاصة ، إيجاراً مستديماً ينتقل بالوراثة . والمؤسسات اليهودية الزراعية على شكلين أساسيين : مؤسساتٌ مشتركة للجماعات ، وأراضون صغيرة ، فالأولى تختلف من حيث السعة فتكون إما مَزارع مشتركة صغاراً لجماعات قليلة تسمى كُفُتْزا (Kvutsa) ، وإما مزارع مشتركة كباراً لجماعة كثيرة تسمى كِيبُوتز (Kibutz) . ويتراوح عدد الأُسَر فى كل من الجماعتين بين

---

(١) نشرت الوكالة اليهودية نشرتين مسهبتين . ومن أهم المنشرات الاستعلامية :
الزراعة المختلطة المقررة تأليف إيلازارى فلكانى مدير محطة الأبحاث الزراعية فى رخويوت (شركة النشر الفلسطينية سنة ١٩٣٨) ؛ ودراسة اقتصاديات فلسطين تأليف الدكتور هيروويتز وريتا هندن (معهد الأبحاث الاقتصادية ، تل أبيب ١٩٣٨) .

٤٠ أسرة و ٢٠٠ أسرة . وهى تدير بطريقة اشتراكية مزرعة واحدة ، أو على الأصح ، أملاكاً تشابه فى تركيبها الاجتماعى والاقتصادى المزارع الاشتراكية الروسية المسماة قُلْقُوز (Kolkoz) أما الشكل الثانى ، أى الأراضى الصغيرة ، فهى فى جوهرها مؤسسات تعاونية . ومعناه أن كل أسرة تدير شؤون مزرعتها ، مستقلةً عن الأخرى ، وتخضع لنظام تعاونى محكم الوضع ، يتعلق بتدارك حاجاتها و بيع غلاتها ، ومن هذه الطبقة ما يسمونه مُشاوا (Moshava) وهى كل كتلة من الزُّراع المستقلين (انظر القسم « و » فيما يلى ، والأخرى المسماة مُشاو (Moshav) وهى كل مستعمرة تابعة لجمعية العُمَّال الزراعيين . وقد ذُكرت أغراض هذه الجمعية فى نهاية البحث .

وهناك قضية هامة تتعلق بموضوع توسّع الاستعمار ؛ وهى أن السلطات اليهودية نبذت الفكرة القائلة بأن مستوى المعيشة لدى المعمِّرين يجب أن يكون فى كل حين متناسباً هو والناحية الاقتصادية للنظام الزراعى . فقد أقروا عوضاً عن ذلك ، حدًّا أصغر مُرضياً لمستوى المعيشة ، وعملوا جاهدين على إيجاد نظامٍ زراعى جديرٍ بإعالة الفلاحين على هذا المستوى ، وغيرِ محتاجٍ فى ممارسته إلى عمال مأجورين من الخارج .

وقد كان النظام الزراعى الذى تلا الطريقة العربية مرتكزاً على زراعة نوع من الحبوب الشتوية ، ثم بدا تقدُّمٌ نحو الزراعة المختلطة . ومع ذلك فقد ظهر لأسباب فنية ، أن الحبوب هى من الغلات المهمة التى لا يمكن الاستغناء عنها فى كثير من نواحى فلسطين (للحاجة إليها وللعوامل الجوية فى معظم بلاد الشرق الأوسط) . ومن هذه الأسباب كون القطانيّ الشتوية ، عند ما تتناوب هى والحبوب الشتوية فى الدورة الزراعية ، تُغلّ غلة قليلة تُباع بثمن بخس . أما الزروع الصيفية ففى زراعتها مخاطرة ، لأن الأعشاب المضرة تتكاثر فى الأرض فى السنين المطرة . وتكون الغلة ضعيفة فى السنين القليلة الأمطار . وفى الحقيقة استمر اليهود على زراعة الحبوب واتخذوها جزءاً من الدورة الزراعية اليهودية . وتؤلف الحبوب عندهم ١١ فى المائة من دخل المزرعة . على حين أنها تزيد على ٥٠ فى المائة فى النظام العربى . وقد زادت الغلة باستعمال الأصناف المجوَّدة ، واستعمال الأسمدة وغير ذلك .

وللمقايسة نقول : إن متوسط الغلة فى الإيكر عند العرب هو ٦,٥ هندردويت[1] من

(١) وزن يعادل ٠,٨٠ ٥٠ كيلوغرام (المصحح) .

القمح و٤,٧ من الشعير . على حين أن الغلة المقابلة عند اليهود هى : ٨,٨ من القمح و ١٢,٣ من الشعير . وزيادة فى إيضاح أساليب الزراعة نذكر أن الأراضى التى خُصَّت بالحبوب يسهل استعمال آلات البذر والحصاد الميكانيكية فيها ، ولا سيما فى المزارع التابعة للنظام الاشتراكى . وقد استُعملت هذه الوسائل ، فأدى ذلك إلى اقتصاد كبير فى مجموع عدد العمال الذى تحتاج إليه هذه الزراعة . وربما بدا ، فى أول نظرة ، إن هذا العمل يناقض السياسة اليهودية الرامية إلى إقامة أكبر عدد من العمال فى الأرض . ولكن الذى ينعم النظر يجد أن الحبوب التى لا يمكن الاستغناء عنها لأسباب فنية ، ليست سوى جزء صغير من دخل المزرعة ، وأن الغلات الأخرى تحتاج إلى عمال أكثر ، وتعطى دخلاً أكبر . ولهذا تزرع الحنطة فى كل مكان بأرخص الطرائق المتيسرة ، أى بالآلات الميكانيكية فى الزراعة اليهودية ، وبعمال أجورهم بخسة ، وكذلك باستعمال الحيوانات فى النظام العربى . والجدول التالى يدل على الفرق فى الأساليب المتبعة[1] .

	لكل هندردويت أى ٥٠,٨ كيلوغرام من الحنطة		
	أيام العمل		النفقات الأخرى
	إنسان	حيوان	جنيه فلسطينى
اليهود	٠,٣	٠,١	٠,٥٩
العرب	٢,٨	٢,٩	٠,١٢

وعندما أخذوا يتنقلون من زراعة القمح إلى زراعة زَرِيعات متنوعة (وذلك فى الأعذاء من الأرض) ، قامت فى وجههم مشكلة الحاجة إلى رفع مستوى الخصب فى تلك الأرض ، فعالجوها باستعمال الأسمدة الصناعية ، كما أنهم عُنوا بإصلاح البقر الحَلوب بغية تزييد ألبانها ، وبغية الحصول منها على أسمدة عضوية يزداد فى استعمالها محصول النباتات العلفية التى تحتاج الماشية إليها . وقد هجَّنوا البقر البلدى ، ولا سيما بقر بيروت ودمشق الذى يربيه العرب للبنه . فحملوا ثيراناً من سلالة فريزيان (Friesian) الأجنبية على سفادها ، وحصلوا على هُجْن من البقر هى الآن النماذج المألوفة فى المؤسسات اليهودية . وقاموا بتجارب فى تربية الدجاج

(١) دراسة اقتصاديات فلسطين : هيروويتس وهندن .

ترمى إلى توطين سلالة لِيغُورن البيضاء الصافية (White leghorn) ، و بتجارب فى زراعة أشجار الفواكه . وخاصة الزيتون واللوز وأعناب الخمور ، ولـكنهم لم ينجحوا النجاح التام فى تجاربهم ، كما أنهم لم يجدوا حلا مرضيا للمشكلة الرئيسية ؛ وهى إيجاد الأعلاف الـكافية فى المزرعة . ولبثوا فى المزارع مثابرين على تدارك العلف شراءً له من خارجها ، وفى هذه البرهة التى توسعت فيها زراعة الأعذاء ، كانت مساحة الوَحدة من الأرض التى تستغلها الأسرة الواحدة نحو ٢٥ إيكرا .

وأعقب ذلك إدخال الزراعة المسقوية ، فخَصَّصوا فيها مساحة الوحدة لـكل أسرة حتى ٥ — ٨ إيكرات . واستعملوا الحرية الواسـعة فى استغلال تلك الأرضين المسقية على وجه كامل ، بشتى الأساليب الممكنة ومنها : زراعة نباتات العلف المسقوية ، والدورات الزراعية المتنوعة (لسدّ مطالب العمال والحاجة الملحة إلى الماء) ، وإنتاج مقادير زائدة من اللبن والبيض والخضروات والفواكه المعدة للبيع . وأنعموا النظر فى أساليب الإسقاء أيضاً ، فاقتبسوا أخيراً طريقة الإسقاء بالرش فأصبحت عندهم طريقة مألوفة (الفصل الرابع ، د) .

وقد تنوعت أيضاً المَزارع نفسها ، واستُخرج ثلاث طرائق رئيسـية فى استغلالها : فالطريقة الأولى تختلف كثيراً من النظام الإصلى ؛ وهى مزيج مما يلى : تربية الماشية للحصول على اللبن ، وتربية الدجاج ، وزراعة البقول ، وغراسة شجر الفواكه ، وزراعة نباتات الحقول[1] فى أضيق أرض . والغاية المتوخاة الحصول على دَخْل نقدى يعادل ، على وجه التقريب ، النسبات الآتية فى كل نوع من الأنواع الخمسة ، على حسب ترتيبها : ٤٥ فى المائة و ١٣ فى المائة و ١٥ فى المائة و ٢٠ فى المائة و ٧ فى المائة . أما الطريقتان الأخريان فإحـداهما ترتكز على زراعة أنواع من القطانّ والنباتات الدهنية والحبوب ، والثانية تقوم على زراعة هذه النباتات نفسها بين الزيتون والخَرُّوب وأشباههما من الأشجار التى تترك فى غرسها مسافةً بعيدة بين الشجرة والشجرة .

وعلاوة على هذه الطرائق ، هنالك طرائق أخرى فى مزارع تشتمل على أرضين تُسقى

---

(١) كالحبوب المختلفة والنباتات الليفية والدهنية « قطن ، قنب ، كتان ، سمسم الخ » . مما يزرع فى حقول الأراضى المتسعة (المصحح) .

وأرضين على المطر و بساتين للفواكه فى النجود ، وكذلك مزارع يُغرس فيها الكرم والزيتون وشجر الفواكه من المُعْبِلات[١] .

ومن المظاهر الاقتصادية التى يُعنى بها عناية خاصة ، المحافظة على مستوى معيشةٍ مرض فى المؤسسات، واجتناب الحاجة إلى عُمّال مأجورين . ويلاحظ أن فقدان المعلومات الزراعية السابقة لدى أكثر المعمِّرين ، ثم قيامهم بتجارب زراعية لأول مرة ، قد أديا بهم إلى إنفاق النفقات وتوسيع رأس المال . فى سنة ١٩٢٧ مثلاً بلغت نفقات تربيـة بقرة حتى وضعها الأول ، أى حتى صار لها سنتان ونصف من العمر تقريباً ، نحو ٦٣ جنيها . و بلغت نفقات إنتاج غالون[٢] واحد من اللبن فى المزرعة[٣] نحو شلن و ٩ بنسات ، عدا فائدة رأس المال وقد استوقفت هذه الحال نظر خبراء زاروا فلسطين فى سـنة ١٩٢٨ ، ووضعوا فيها تقريراً قدموه لمجلس الأسواق الإمبراطورى ، فقد كانت هذه النفقات ضعفى ما تنفقه البلاد التى تصدر الألبان ومصنوعاتها . ومنـذ عام ١٩٢٧ جعلوا يُكثرون من زراعة نباتات العلف المسقية ، و يقللون من زراعة النباتات الـكثيفة[٤] ، و يستخدمون العمال على شكل أنجع ، فأدى ذلك إلى تخفيف النفقات على شكل محسوس ، على حين أن تفشى اقتناء الهُجُن المجوَّدة من الماشية يستلزم تدارك مقادير عظيمة من الأعلاف . وهكذا يتضح من المعلومات المستقاة من محطة التجارب فى رخبوت أن نفقات البقرة خُفض فى سنة ١٩٣٨ إلى ٤١ جنيها . وهذا عمل مشجع ، يمكن أن يُستنتج منه تخفيضات مماثلة قد تحققت فى فروع أخرى من هذه الصناعة . وينبغى الحث على بذل جهود أخرى تسد الثغرة تماماً ، لأنه لا يجوز ، على طول الزمن ، أن يعلو مستوى العيش لدى أية جماعة زراعية ، فوق مقدرة النظام الزراعى على إعالة هذه الجماعة .

وقد أتينا ، فيما سـبق ، على ذكر جمعية العمّال الزراعيين . فهذه التسمية لا تتضمن المعنى الذى يتبادر إلى ذهن القراء البريطانيين ، لأن الجمعية المذكورة هى فى الحقيقة اتحادٌ تجارى للمشتغلين فى الزراعة . وقد كانت فى الأصل منظمة تضم المعمّرين الأول ممن ليس لدى

---

(١) التى تسقط أوراقها فى الشتاء (المصحح) .

(٢) الغالون أربعة لترات و ٤٦ فى المائة من اللتر (المصحح) .

(٣) صناعة الألبان كأساس للاستعمار فى فلسطين . تأليف إيلازارى فلـكانى ، ١٩٢٨ .

(٤) أى الحبوب والنباتات الصناعيه فى الأراضى المتسعة (المصحح) .

معظمهم تجارب زراعية سابقة ، ثم اتسعت أعمالها بعد ذلك ، وفى وسعها أن تكون ترجماناً لآراء المعمّرين لدى السلطات اليهودية ، وذلك إلى جانب أعمالها الآتى ذكرها . ولها اليوم فروع فى نحو ١٥٠ مركزاً نصفها فى مؤسسات تعاونية . وهى تعالج ، بيد لجنة تنفيذية منتخبة ، قضايا المؤسسات التى اضطرب فيها التحكيم ، وأجورَ العمال ، والمسائلَ الفنية وفى جملتها دروسٌ فى الأعمال الزراعية . وتفاوض السلطات اليهودية فى إنشاء مؤسسات جديدة ، وخاصةً فى الأمور المتعلقة بالأرض ، وفى مسائل الميزانية . وأعمالها الأخرى مهمة : فجمعيتها التعاونية للتصريف المسماة تنوفا (Tnuva) تعامل بأكثر من ستين فى المائة من مجموع دَخْل اليهود . وجمعيتها التعاونية للتموين ، وهى شركة ضمان متقابل ، تدير رأس مال لضمان البقر ، بالاشتراك مع اتحاد المزارعين اليهود الذى هو فى حكم شخصية تُعنى بمصالح المزارعين لمستقلين أى الذين يشتغلون لأنفسهم (القسم « و » فيما يلى) .

(هـ) زراعة الموالح (الحوامض) فى فلسطين :

لقد عانت موالح فلسطين كل المعاناة قسوة الظروف والطوارئ التى تعانيها ، غالباً كل زراعة وحيدة المحصول تُصدر محصولها إلى الأسواق الخارجية . ففى بادئ الأمر بلغ ثمن هذا الصنف ثمن مواد الترف الكمالية ، أو ثمن المواد النادرة ، فجذب إليه رؤوس الأموال واتّسعت مغارسه حثيثاً حتى أصبحت كمّيات الأمس المعدة للبذخ مادة التموين الكبيرة فى هذه الأيام . ولو أمكن الدوام على تحقيق الربح لكانت هنالك مقادير أكبر تباع بأثمان أرخص . وقد أدت وفرة المحصول وقلة الأرباح إلى إيجاد منظمات تعاونية خاصة لانتخاب الثمار ، والدعاية لها و بيعها فى الأسواق ، على حين أن عدداً كبيراً من المزارعين كانوا يعارضون فى تأليف هذه المنظمات الضرورية . وربما تصبح سوق الموالح فى حالة تفوق الإشباع ، إما بسبب تقنين الحصص (كوتا) ، أو بسبب تحديد الأسعار ، أو بسبب ازدياد المحصول الطبيعى المطرد . وتُطعِم شجرة الموالح جَنَى حسنا بعد أن يمرّ نحو سبع سنوات على غرس غريستها . ولذلك فهى حيثما تُغرس بكثرة تُبَدِّل اعتيادياً الشروط الاقتصادية تبديلاً محسوساً . وقد كان لسرعة اتّساع مَغارسها فى فلسطين تأثير كبير فى أوضاع هذا القطر . ففى سنة ١٩٣٨ لم يكن نصف المغارس قد أَطْعَم جَنىً كاملا . ثم ازداد جناها باطراد فى سنى

الحرب التى تلت السنة المذكورة ، على حين أنه كان من المستحيل تدارك البواخر الكافية لشحن هذه الثمار . وهكذا كان لزاماً على فلسطين أن تواجه هذه الطوارئ مضافةً إلى مصاعبها الداخلية ، ومن المفيد أن نسجل كون الاضطرابات السياسية والعنصرية ، ولا سيما الأخيرة التى بلغت ذروتها قُبيل الحرب ، لم تكن لتحول دون تعاون العرب واليهود مع الحكومة على اتخاذ الترتيبات اللازمة للإصدار . وقد استمرّ إصدار الموالح كاملاً خلال المدة المذكورة .

ويفيد ذكر عدد من المشاكل الفنية الخاصة . فالبرتقال اليافاوى أو قل الشَّمُوطى ، وهو الصنف الرئيسى ، يبدأ بيعه فى أكتوبر ، يدوم أربعة أشهر أو أقل ، لأن الثمرة بعد ذلك تفسد . وثمت شهران آخران يمكن فيهما إصدار صنف البرتقال البَلَنْسى . وقد حال ظهور ذبابة الثمرة فى مايو دون الإصدار فى الصيف . ولهذا لا تزيد مدة الإصدار الحقيقية على ستة أشهر . وبيع الموالح من قبل جمعيات البيع التعاونية منظم تنظيما حسناً جداً فى بساتين اليهود . أما بساتين العرب (وهى تحتوى على نحو نصف الثمر) فثمارها كانت تباع قبل الحرب من قبل عدد كبير من العملاء والوسطاء . وحتى سنة ١٩٣٨ لم يكن عند العرب جمعية تعاونية واحدة للبيع . وهذا التفاوت فى التعامل على إصدار محصول واحد كان عائقاً كبيراً لتقدم هذه التجارة . ولو كانت هذه الفواكه تباع لكى تُستهلك فى الأسواق المحلية لما كان للتفاوت فى معاملات البيع تأثير كبير . ولكن الأسواق الداخلية لا تستهلك سوى جزء صغير من الفواكه المذكورة ، ولا بد من إصدار معظمها . وقصر زمن الشحن قد يسبب اكتظاظاً لا يَخفّ إلا إذا أُخذ المحصول كله . وقد استطاعت الحكومة ، أثناء الحرب ، أن تتخذ تدبيرات أدت إلى تحسين الحال كثيرا . ويؤمل أن يستفاد من هذه الخبرة لهذه التجارة ، فيما سيُتّخذ من ترتيبات بعد الحرب .

وفى سنة ١٩٤٣ أدت صعوبات الحرب إلى تخفيض مساحة البرتقال اليافاوى من ٧٥٠٠٠ إيكر إلى ٦٨٠٠٠ إيكر[١] ، كما أدت إلى تخفيض نحو العشر من مساحة ليمون الجَنّة[٢]

---

(١) ملخص إحصائيات فلسطين ، ١٩٤٣ الطبعة السابعة (نشرة الحكومة ، القدس ، ١٩٤٣).

(٢) ترجمة الاسم العلمى Citrus paradisi الذى وضعته له حديقة النباتات الملوكية فى إنكلترة . وهو المعروف باسم كريب فروت Grape-fruit . وحرفته العامة فى دمشق فصار اسمه عندها كريفون . « راجع الاسم العلمى فى معجم الألفاظ الزراعية للمصحح » .

ونحو ٢٠٠٠ إيكر من أرض الليمون الحلو والحامض . ويستفاد من بحثٍ عن السهل الساحلى أنه يمكن غرس البُرْتُقاليات (الموالح ، والحوامض) فى ١٢٥٠٠٠ إيكر ، إذا ما توفَّر لها الماء جيداً ، وكانت العوامل الاقتصادية مناسبة . ومن هذه المساحة ٨٥٠٠٠ إيكر للبرتقال فى الأرض الخفيفة ، و ٤٠٠٠٠ لليمون الجنة فى الأرض الأثقل ، حيث يجود هذا النوع جيداً ، خلافاً للرأى الذى ساد فى بادئ الأمر . ولكنه يبدو أن المساحة الأخيرة تصبح عندئذ كبيرة وغير مناسبة ، لأن ليمون الجنة هذا يُعَد من الأنواع الكمالية ، ولأن سوقه محدودة قليلا .

وتدل الدلائل على أن للموالح ، التى استمرت فى الحياة ، مكاناً دائماً فى النظام الزراعى للشرق الأوسط . ولا شك أنهم سيقلعون المغروسات التى تكون على الهامش ، كما أنهم سيداومون على غرس هذا الشجر فى أرضين أخرى إلى أن يتم استقرار هذه الزراعة اقتصاديا. وستتطور الموالح فى أثمارها وفى تعبئة هذه الأثمار ، مما يُعد جزءاً متمماً لهذه الحرفة . ولا يمكن الإجابة عن السؤال المتعلق بموضوع المساحة العظمى الاقتصادية التى يجوز غرس البرتقاليات فيها ، قبل أن تصبح شروط أسواق المبيع معينة وواضحة . وقد كان يوجد قُبيل الحرب دلائل تدعو إلى القول بأن مغارس الموالح بلغت يومئذ حداً كافيا .

(و) الزراعة الفردية فى فلسطين :

رجعنا فيما سبق ذكره ، معالجة شؤون المستعمرات الزراعية وزراعة الموالح ، منفصلة عن غيرها من الموضوعات . وقد كان إنشاء المستعمرات الزراعية وتوسيعها من أهم مشاغل الوكالة اليهودية ، فى خطتها الرامية إلى إسكان المهاجرين فى فلسطين ، دون أن يكون لهم خبرة سابقة بالزراعة . ولو كان لدى هؤلاء المهاجرين شىء من المال يباشرون به حياتهم الجديدة ، لسهل عليهم التزوُّد بقليل من هذه الخبرة ، ولا سيما فى السنين الأخيرة . فالتطور الزراعى فى فلسطين ، وتقدُّم زراعة الموالح ، يرجعان خاصة إلى أفراد يشتغلون لأنفسهم ، برؤوس أموال جلبوها معهم ، واشتروا بها الأراضى وأصلحوها للاستفادة منها شخصيا . وأكثر من ثمانين فى المائة من بساتين الموالح اليهودية يملكها مزارعون مستقلون . والجدول

التالى يُظهر نشاط هؤلاء الأفراد فى الزراعة عامة ، ولاسيما منذ أن اندلعت نيران الحرب[1] :

	١٩٣٩	١٩٤٢
عدد المزارع	١٨٨٠	٣٤٧٠
البقر	٥٩٥٠	٨٧٧٥
المعزى (سلالة نقية)	٢٩٠	١٩٩٠
الدجاج	١٦٠٠٠٠	٣٩٠٠٠٠
البقول (بالإيكر)	١٠٢٥	١٣٧٥
البطاطس «	١٥٠	١٥٧٥
الحبوب	١٨٧٥٠	٢٦٥٠٠

وهم يستخدمون عمالاً مأجورين ، شأن أصحاب الفلاحة المستقلين من العرب واليهود ، وخلافاً للمستعمرات الاشتراكية والتعاونية . ومعظم المزارعين المذكورين ينتسبون إلى « اتحاد المزارعين اليهود » المؤسس عام ١٩٢٣ والذى بلغ عدد أعضائه فى سنة ١٩٤٣ نحو ٤٠٠٠ عضو . وقد أنشأ هذا الاتحاد متعاونات أى جمعيات تعاونية لخدمة أعضائه . فالبيع والتموين عموما تقوم به « شركة المزارعين المحدودة فى فلسطين » . ويُعهد ببيع البرتقاليات إلى « النقابة المساهمة لبيع الموالح » كما يُعهد ببيع الخمور إلى « جمعية ريشون التعاونية » . وقد أُنشئت مؤسسة للإقراض إلى مدد طويلة تسمى « نقابة المزارعين المساهمة للرهن » ، وكان إنشاؤها قبل إيجاد المؤسسة الحكومية المكفولة .

وقام الاتحاد بأعمال ثقافية وتعليمية واستشارية . وأسس مدرسة ثانوية تُعنى بالزراعة فى يَرْدِس حنا قرب حيفا . وكانت هذه المدرسة حتى عام ١٩٤٣ ، هى الوحيدة ، بين المدارس الثانوية اليهودية الأربع التى يُعد مستوى التعليم فيها كافياً لقبول خريجيها فى الجامعة العبرية ؛ وهكذا كانت المدرسة الوحيدة التى يُقبل خريجوها طلابا فى الكلية الزراعية التابعة للجامعة فى رخوبوت . ويُعنى الاتحاد من الناحية الاستشارية بوسائل تنويع الزراعة خاصة ، بغية تحسين الوضع الاقتصادى لبساتين الموالح الصغيرة .

(١) أخذ هذا الجدول من « اتحاد المزارعين اليهود » .

ومن الجلى أن « اتحاد المزارعين اليهود » هو مظهر لحصول تقدم غير مألوف فى الأعمال التعاونية بين المزارعين المستقلين ، وهم الطبقة التى تملك رؤوس أموال كافية ، والتى لا تميل بسرعة إلى هذا النوع من المنظّمات .

(ز) — أملاك اللطيفية فى العراق :

ابتاعت هذه الشركة ٦٠٠٠٠ إيكر من الحكومة فى سنة ١٩٢٨ ، واستأجرت مساحة أخرى مقدارها ١٠٠٠٠ إيكر . وكانت هذه الأراضى صحراء تقع بين دجلة والفرات على بعد ٢٦ ميلا من بغداد . أما اليوم فجميع المساحة المشتراة من الحكومة وهى ٦٠ ٠٠٠ إيكر قد زُودت بالماء ، فأصبح بعضها يُسقى سَيْحاً و بعضٌ بالمضخات . والبقية ، وهى ١٠ ٠٠٠ إيكر ، أرضون لاتزرع لأسباب مختلفة والشركة هى التى أنفقت على جداول الإسقاء . و يرتكز النظام الزراعى للشركة على ترك نصف الأرض للراحة فى كل سنة ، وهى الطريقة العراقية المألوفة (الفصل الأول ، هـ) . والغلات الشتوية التى تُستغل هى الحبوب ولا سيما الشعير . أما الغلات الصيفية فهى السمسم والذرة و بعض الأقطان (وقد أبدلوا منها الغلات الغذائية أثناء الحرب) . وخلافاً لما فى مصر ، فإن زمن الفيضان يكون فى إبريل — مايو ، أى فى أوان حصاد الحبوب الشتوية . أما زمن الضَّحْل[1] ، أى انخفاض الماء ، فيكون فى الوقت الذى تحتاج فيه المزوعات الصيفية إلى الإسقاء . ولهذا تكون مساحة تلك المزروعات محدودة (فهى لا تتجاوز سُدْس مساحة الزروع الشتوية) . ولا سبيل اليوم إلى ازديادها لأن المياه المتوفرة ضرورية لسَقْى المَرَزات (حقول الرُّزّ) فى الدلتا .

والغاية من إراحة الأرض درء خطر الأضرار التى تنشأ عن فقدان صرف المياه الزائدة ثم تركُ الوقت الكافى للأرض كيما تستعيد خصبها . والأسمدة لا تُستعمل لارتفاع أسعارها ؛ ولكنهم ، بعد حصاد القمح والشعير ، يزرعون زريعة من القطانىّ أو الحمص .

والماشية الرئيسية هى الضأن ، عدا الحيوانات العوامل . ولكن عدد الضأن محدود ، لما فى تغذيتها أو إرعائها من صعوبة .

---

(١) الضحل والبروض هو ما يسمى التحاريق فى مصر . وهو علمياً أدنى مستوى يهبط إليه ماء النهر فى السنة (المصحح) .

والمظهر الهام لمشروع اللطيفية ، من حيث موضوع بحثنا هذا ، هو ما حصل من تبديل فى سياسة العمل ، منـذ أدوار المشروع الأولى إلى اليوم . ففى بادئ الأمر أدير العمل فيه على طريقة إدارة المزرعة : أى أن الأرض الواسعة كانت تُحرث رأساً بالآلات ، وكان يقوم بالأعمال عُمّال بالمياومة . ولكن الآلات ومقوّمات العمل لم تكن كافية ؛ وكان العُمال الذين لم يألفوا العمل بالمياومة بُلداء يحتاجون إلى من يراقبهم مراقبة شديدة جداً ؛ ولذلك اضطروا إلى اطراح هذا النظام الزراعى ، و إلى اتخاذ نظام آخر يرتكز على المُزارعة ، فكانت النتائج أصلح وأدعى إلى الرضى . وجُعلت الوَحدة من الأرض للأسرة الواحدة عشرين إيكراً للزروع الشتوية ، وخمسة إيكرات فى الفَرْط للزروع الصيفية . وفى وسع رئيس مجموعةٍ من الأسر أن يأخذ عدداً من الوحدات لتلك الأسر التابعة له ، على أن يسجّلوا شركاء متضامنين فى الإيجار . وتحاشت الشركة خطر التغيب عن الأرض فوضعت نصاً يوجب على رئيس الجماعة الإقامة فى بقعته . وهى تقوم ببعض أعمالٍ تخدم بها المزارعين كدرس حبوبهم بالمِدْرَس وحرث أرضهم بالمحركات . وتأخذ منهم حصتها من الريع عينا . ومعدلها نحو خمسين فى المائة . ولكن هذه النسبة تختلف على حسب نوع الأرض وتسهيلات السَّقْى ، والخدمات التى تُمتِّعهم بها .

(ح) — زراعة النخل فى العراق :

هذه زراعة قديمة تمارَس على امتداد الأراضى الضيقة الطويلة المحاذية لشط العرب جنوبىّ العراق . فمياه الإسقاء تأتى مع المدّ إذ يدفعها من شط العرب فى الجداول . وعند ما يحصل الجزر يهبط مستوى المياه بانصرافها ، فيكون ذلك تجفيفاً مناسباً للأرض المسقية . وللتمور التى تُجنى فى هذه البقعة شهرة خليقة بما لها من صفات تحمل أسواق العالم على استيرادها . وهى أصناف كثيرة معروفة فى الأسواق التى تصدر اليها . والمعلومات المنشورة عن زراعة النخل ، و إن تكن قليلة ، فهنا لك رأس مال كبير من التجارب ، ومن المعارف المبينة على الخبرة العملية . وتختلف بساتين النخل بين أملاك واسعة وأملاك صغيرة . و إدارتها حسنة إجمالا . وشجر النخيل يقى ما تحته من الشمس والرياح ، ولذا يزرعون فى أرضه الحبوب والبقول حتى الموالح . وتلبث النخلة زمناً معدله ٢٠ — ٣٠ سنة . وتُقطع عند ما

تصبح مُطْلِعة أى تطول سائر النخل ويُسْرع إدراك حملها ، وعندئذ يحل محلها أشجار جديدة نَمَتْ من الفسائل . ويؤتى التأبير أى الإلقاح باليد ، فينشر اللَّقاح على الطَّلْعة ، أو تُقطع غالباً طلعة الفُحّال وتُشد أجزاء منها إلى كل طلعة أنثى فتحصل الإبارة . ويحسبون أنه يجب أن يكون لكل ٢٠ — ٣٠ نخلة فُحّال واحد من ذكور النخل .

وتبلغ مساحة الحوائش أى بساتين النخل فى شط العرب ٣٥٠ ميلاً مربعا . ويبلغ عدد أشجارها نحو ستة ملايين نخلة . وجَنَى النخلة المتوسط قنطار إنكليزى واحد أى ٥٠ كيلو غراما و ٨٠ بالمئة من الكيلو غرام . ويُجنى البلح وينقَّى ويُعبّأ على أشكال متنوعة ويُدخن ويُصدر إلى مختلف الأسواق . ومعظم هذه الأعمال هى فى يد مؤسستين تجاريتين كبيرتين تابعتين لإدارة بريطانية .

(ط) تَوسُّع إيطالية الزراعى فى طرابلس الغرب وبرقة :

لقد كانت المؤسسات الزراعية فى لوبية ، فى السنين الأخيرة ، مصبوغة بالصبغة الدالة على المنهاج الفاشستى وسياسته . ومع هذا فإن المظاهر الزراعية والاقتصادية لمساعى الإيطاليين فى تقدم هذا القطر تستحق درسا خاصا .

فالدور الأول بدأ حوالى سنة ١٩٢٠ ، إذ مُنحت امتيازات فى استغلال أراضى كُورة واسعة ، لأفراد إيطاليين ، ممن لديهم رأس مالٍ للعمل ، أو ممن استطاعوا تدارك رأس المال المطلوب ، وإليكم وصفاً موجزاً لواحد من أكبر هذه الامتيازات ، يكفى لأن يكون نموذجا لها ، وهو امتياز جنج قرب سيدى جبريق على بعد ثمانية أميال جنوبى البَرْس فى برقة .

فهذا الامتياز يشتمل على ٦٠٠٠ إيكر من الأرض ، يضاف إليها حق إرعاء الماشية فى ٥٠٠٠٠ إيكر أخرى . وعنده ١٠٠٠٠ رأس من الغنم (أى من الضأن والمعز) و ٢٠٠٠ رأس من البقر والخيل . وقد غرس ٥٠٠٠٠ لوزة و ٥٠٠٠ زيتونة . وأوجد صهاريج واسعة مغطاة تجتمع فيها أمطار المنحدرات المجاورة فتشرب الماشية من مائها . وزرع صنف كابلى Capelli من القمح اللين ، وصنف مُوفرى Mofrai من القمح القاسى ، وكذلك الشعير ، على طريقة التحويل ، أى زرع الأرض حَوْلاً وإراحتها حولا . واستعمل الأسمدة (سِيانااميد الجير والفُصْفاة) ، ولكن تأثيرها فى الغلات لم يُعرف ، لأن سجلات بعض

المزارع مفقودة . وتتألف الأبنية من دار متواضعة لرئيس الإدارة ، ومن أبنية المزرعة المعدة للزراعة المتسعة ، وفى جملتها معمل لإصلاح الآلات ، وخمسة مساكن فى كل منها كرمة صغيرة . ويُظن أن هذه المساكن شُيدت لإقامة صغار الزرّاع المعمّرين الذين يرغبون فى أن يكونوا رُقَباء فى بعض الوقت علاوةً على عملهم .

و بعض الامتيازات الأخرى — كامتياز كِريمُونِينى ، فى سِيْرازُولا ، قرب البَرْس — جُعلت لزراعة الكرم والدُراقِن[1] والبقول المسقية .

و بعضها دَمَج صناعة الخمور فى جملة أعماله ، كامتياز كالو ، فى قصر شِيْر الواقع فى منتصف الطريق بين طرابلس الغرب وحمص ؛ وكامتياز فِلْبى قرب مسراتة فى طرابلس الغرب . وقامت مغارس اللوز والزيتون والكرم فى ثلثى مساحة امتياز كالو ، وهى ٧٥٠٠ إيكر . ويشتمل معمل الخمر على ٣٦ دَنًّا واسعاً مبنياً بالسمنت . ويوجد بستان من الموالح المروية ، أحيط بوقاء من الطرفاء يَقيه من الرياح . وبقية الأرض يزرعها مزارعون من العرب حنطةً وشعيراً ، على أساس اقتسام الغلة مناصفةً . ووَضْع هذه القَطِيعات من الأرض قويم من الوجهتين الفنية والاقتصادية . فاللوز والزيتون والكرم كلها ناجحة . واتُّبعت فى أراضى العرب دورة زراعية مناسبة . والأعمال التى اتُّخذت فى سبيل الماشية كانت نتائجها مرضية . ومن المعلوم أن هذه القطائع تُعد نموذجاً لما يُسمى فى التطور الزراعى طراز « المْزرَعة » وهو الطراز الذى تُعتبر الزراعة فيه صناعة لإنتاج الأغذية فى الدرجة الأولى . أما اعتبار الزراعة مهنة يمارسها الأحياء فهى ناحية لا تَشغل عندهم إلا مقاماً ثانوياً ، أولا تدخل عندهم فى الموضوع ألبتة .

وقبل أن نعالَج موضوع المستعمرات الإيطالية ، يمكننا التحدث عن مشروع فردى تابع للمراقبة ، وهو وسط بين المستعمرات المذكورة والامتيازات الفردية التى تكلمنا عليها. فقد كان الكنت مرزوتو Marzetto الروح المحرك لهذا المشروع . وهو من أرباب الصناعة وأثرياء الطليان ، أَلَّف « شركة فَلْدانيو المساهمة » برأس مالٍ قدره خمسة عشر

---

(١) الدرافن والدراقن والخوخ والفرسك كلها تدل على الشجر المسمى بالفرنسية Pêcher أما فى الشام فيطلقون كلمة الخوخ على شجر Prunier غلطاً واسمه الفصيح إجاص ؛ ولكلمة برقوق المولدة والتى تطلق عليه فى مصر وجه مقبول (المصحح) .

مليون ليرة (١٦٠٠٠٠ جنيه) . وحصل على امتياز بنحو ٤٥٠٠ إيكر فى الفلدانيو La Valadagno قرب حمص فى طرابلس الغرب . وفى سنة ١٩٣٨ بدأت عِمارة الأرض ، وقُسمت ٣٣ قسما (أو ملكية) مساحة كل واحد منها ٢٧ إيكراً ونصف الإيكر . ويشتمل المشروع على ١٠٠٠ إيكر من الكرم والزيتون يُسقى نحو نصفها ، وتستغلها الشركة رأساً ، وليس للمعمِّرين حصة فيها ، ولكنه يمكن استخدامهم لملاحظتها لقاء أجور تدفعها الشركة. وعلاوة على أرض الكرم والزيتون هذه ، فقد غرسوا الأوكالِبتوس والسنط والصنوبر فى نحو ٦٠٠ إيكر ، بغية الحصول على خشب للبيع ووقود للمستعمرة . وأسسوا مركزاً اجتماعياً يُعدُّ جزءاً من المشروع ، وبنوا له الأبنية الضرورية من المستشفى حتى محطة توليد القوة الكهربية . ولكن هذه المبانى لم تكن قد تمت عند ما ثارت الحرب فأوقفت كل الأعمال الجديدة ، ومنها عشرةٌ من المساكن الثلاثة والثلاثين المعدة لسكنى المعمِّرين . ومع هذا تُعد هذه المستعمرة ناجحة فى تطورها الزراعى : والمعمِّرون يستغلون ٢٣ مقسماً من مقاسمها . وتَستغل الشركة رأساً العشرة الباقية .

ويحتوى كل مقسم على إيكرين ونصف من الزيتون ، وإيكر وربع من الكرم ، أما الزُّروع المختلفة فقد خُصَّت باثنى عشر إيكراً . ويُزرع من الحبوب الشتوية الحنطة والشعير ، ومن الزروع الصيفية التبغ والفول السودانى (فستق العبيد) والذرة (الذرة البيضاء) والذرة الشامية (الذرة الصفراء) . وللفِصْفِصة (البرسيم الحجازى) مقام رفيع فى الدورة الزراعية ، فيُبذر بزرها ، فى كل سنة ، فى إيكرين ونصف من الأرض ، ويمكث نباتها فيها ثلاث سنين . وهكذا يكون لدى المُزارع سبعة إيكرات ونصف من الفصفصة دائماً . ويكون ثمة إيكران ونصف فى كل سنة من الأرض المستريحة . والدورة الزراعية النموذجية هى :

السنة الأولى	فصفصة
« الثانية	«
« الثالثة	«
« الرابعة	حنطة أو شعير
« الخامسة	استراحة
« السادسة	تبغ
« السابعة	شعير أو حنطة
« الثامنة	فول سودانى
« التاسعة	ذرة أو ذرة شامية

ونجاح الزروع السنوية تبعٌ لماء السُّقيا . فقد حَقق رئيس الإدارة الأول فى هذا الباب مشروعاً بسيطاً وناجعا : ذلك بأنه أجرى الماء فى قناةٍ ، فى رأسه فقط ، ثم أجراه فى أنابيب مغلقة تمتد مع الضلع القصير لقِطَع الأرض المراد إسقاؤها ، ومساحة كل قطعة منها ٥٠ × ١٠٠ يَرْد . وقد أيدت التجارب القول بأنه يمكن توجيه ماء السَّقْى من قطعة إلى قطعة أخرى مجاورة دون أن تتعرض أرضها لخطر الغَسْل ، ولا لغير ذلك من الأضرار . وهكذا ضُمِن الاقتصاد فى الأرض والنفقات .

وتشمل أبنية المزرعة إصطبلاً للبقر ومستودعاً وحفراً للزبل ولخزن العلف . ويتراوح عدد الماشية فى كل قسم (ملكية) بين أربعة رؤوس وعشرة رؤوس من البقر ، وفيه حصان واحد ودجاج وأرانب . ولم يُعنَوا بتربية الضأن ولا المعزى ولا الخنازير .

والذى يفحص جيداً هذه المزارع القائمة على أرضين كانت فيما مضى مراعى وعرة ، يجد أن لا جدال فى كون العمل المذكور كان ناجحاً من الناحية الفنية . فالمساكن فيها أوسع وأصلح من مساكن المعمِّرين المعروفة . وقد بُنيت على طرفى الشارع الرئيسى الذى هو فتنة للعيون بصَفَّى أشجاره المزدهرة ، وحدائق دُوره الزاهية بمختلف الألوان .

ويُستدل من رضا المعمِّرين الواضح على أن هذه المجازفة كانت سليمة من الناحية المالية أيضاً . ومن المعروف أنهم حصلوا هم والشركة على أرباح حسنة فى سنتى ١٩٤٣ و١٩٤٤ ولكنه لا يمكن التثبت من هذا الموضوع قبل مرور فترة أطول من الزمن تكون فيها

الأوضاع الاقتصادية أكثر استقراراً . ويعمل المعمَّرون فى الأرض ، بمقتضى مقاولة بسيطة : فستتهم الأولى للاختبار ، يتقاضون خلالها أجوراً ، ولهم خُمْس الغلات التى يحصلون عليها . ثم يعملون بعد ذلك بالمناصفة ، أى على أنّ لهم نصف الغلة . وتأخذ الشركة نصف الغلات ، وتدفع نصف النفقات . وفى جملتها الكهربا والماء والمواشى والأدوات . ولا يحصل المعمَّرون على أى حق فى الأرض ، ولا فى الإصلاحات الدائمة . وهم أحرار فى ترك العمل ومغادرة المكان ، كما أن للشركة الحق بأن توجّه إليهم إنذاراً بالخروج أو الطرد . وقد طُرد أربع أسر منذ عام ١٩٣٨ ، ولكن لم توجَّه أسرة ما إنذاراً إلى الشركة بعزمها على ترك العمل ، بل يوجد جدولٌ طويل يتضمن أسماء المنتظرين دورهم من طالبى العمل .

ويُستنتج من هذه التجربة الهامة نتيجتان مفيدتان : الأولى كون العامل الأكبر فى النجاح هو رئيس الإدارة المقيم ، ولا سيما فى الأدوار الأولى (وقد كانت المستعمرة محظوظة من هذه الناحية) ؛ والثانية كون تملُّك المزارعين للأرض ليس شرطاً جوهرياً من شروط نجاح الزراعة ، عندما تقتصر هذه الزراعة على مساحات صغيرة .

ومع هذا فإن مشروع الحكومة الإيطالية للاستعمار ، الذى اتَّسع اتساعاً كبيراً فى سنة ١٩٣٢ والسنين التالية ، اشترط تمليك الأرض للعاملين فيها . وقد ابتاعت الحكومة الأرض ، وأقامت جميع الأبنية المركزية (كنيسة ، مدرسة ، حوانيت ، أبنية الإدارة الخ) . وتداركت المال للطرق والآبار ، ثم نقلت حق تحويل ذلك كله إلى مستعمرات ، وحق الرقابة عليها ، إلى شركتين تسمى أولاهما : مؤسسة الاستعمار فى ليبية Ente Della Colonizzazione Della Libia وتسمى الثانية : المعهد الوطنى الفاشستى للإسعاف الاجتماعى Instituto Nationale Fassicta Della Providenza Sociale وهذه الشركة الثانية هى شركة ضمان خصوصية ، قامت بهذا العمل تجارياً لاستثمار رأس مالها . وقد نظفت الشركة الأرض ، وشيدت مساكن المعمِّرين وأبنية المزرعة ، وأوجدت المزَارع ، وتداركت الحيوانات والتجهيزات ، وهيأت مياه السُّقْيا . وكان الهدف أن يجد المعمرون وأسرهم ، عند وصولهم ، كل شىء جاهزاً ، حتى أثاث المساكن والقوت فى بيت المؤُونة .

والترتيبات المالية كانت فى مستعمرات الشركة الأولى (أَنْطِى Ente) أشد إحكاماً

منها فى مشروعات الثانية (إنستيتوتو Instituto) . وفى هذه الأخيرة يصبح المعمِّر المالكَ الأسمى للأرض على الفور . وقد تحملت هذه الشركة جميع نفقات الإصلاح ، وقيدتها دَيناً على المعمِّر . وتصرفت أيضاً بجميع غلاته ، وقيدت قيمتها الصافية فى حساب دَخْله .

وتسير علاقة المعمِّرين بشركة « أَنْطِى » فى أدوار ثلاثة : الأول دور الاختبار ومدته سنة أو سنتان . وتكون جميع الغلات فيه ملكاً للشركة . ويُدفع للمعمر أجرة يعيش بها . والثانى دور اقتسام الغلات ، تظل نفقات الإصلاح فيه على عاتق الشركة ، وتُقسم الغلات بينها و بين المعمر مناصفةً ، وتُقيَّد حصة الشركة ديناً عليه . والثالث دور شراء المزرعة — ويحسبون أن مدته تدوم ٢٥ — ٣٠ سنة — يتصرف المعمر فيه بجميع غلاته ويدفع جميع النفقات ، كما يدفع فى كل سنة إلى الشركة مبلغاً نقدياً ثابتاً ، إلى أن تُصَفَّى ديونه .

وفى المؤسسة الزراعية الواحدة (أى المستعمَرة) تكون مساحات المزَارع متماثلة . ولكن هذه المساحات تختلف كثيراً بين مؤسسة وأخرى . ففى بعضها جُعلت المزرعة مؤلفة من ٢٥ إيكراً كلها تُسقى ، وفى بعض جُعلت ٦٢ إيكراً ، منها ١٢ إيكراً تُسقى ، وفى بعض آخر بلغت ٧٥ — ١٥٠ إيكراً تُزرع زراعة الأرض اليابسة . أما عدد المزارع فى المستعمرة الواحدة فيتراوح بين ٢٠ مزرعة و ٣٠٠ مزرعة .

والمشروع كان يستهدف تثبيت الإيطاليين فى ليبية . ومع هذا فقد أعدوا للعرب ثلاث مستعمرات صغار أو أربعاً ، اتَّبعوا فى تنظيمها الخطة العامة نفسها ، مع مسجد ضموه إلى المبانى المركزية .

وفى الجملة لقد أُنشىء فى طرابلس الغرب منذ سنة ١٩٣٥ وفى السنين التالية نحو ٢٠٠٠ مزرعة (ملكية) فى نحو ١٨ مستعمَرة مجموع مساحتها ١٤٥٠٠٠ إيكر ، منها ١٦٠٠٠ إيكر تُسقى . أما فى برقة فقد أُوجد نحو ١٧٠٠ مزرعة صغيرة . ومن المؤسسات الزراعية أربعٌ كان تأسيسها حسناً ، ولكن عدداً كبيراً من المزارع التابعة لها تقع فى سهل بارس ، ولم تكن جاهزة للاستغلال عند ما ثارت الحرب .

ولقد أثار الاستعمار الزراعى فى لوبية ، بسبب تاريخه وعلاقاته ، أماديح وانتقادات لا يستحقها . وقبل أن نخوض فى هذا الموضوع من المهم أن نلقى نظرة عامة لائقة على آثاره

الزراعية . فقد ذكرنا أنه استُغل أو أُعد للاستغلال مساحة ٢٥٠٠٠٠ إيكر تقريباً ، وأنه لا يُسقى من هذه المساحة إلا جزء صغير ، على حين أن أراضى نقابة الغرس وشركة أقطان كَسَلة فى الجزيرة الواقعة فى السودان يبلغ مجموعها مليون إيكر ، منها ٨٠٠٠٠٠ إيكر تُسقى . وليس من اختصاص هـذا التقرير مناقشة الانتقادات التى ترتكز على الأمور السياسية . ولـكنه من الضرورى الإشارة إلى أن عوامل الاستياء المعترف بوجودها فى معظم المؤسسات الزراعية إنما يُرَدّ كثيرها إلى السرعة فى إنشاء هذه المؤسسات ، سنة ١٩٣٨ و ١٩٣٩ ، تلبية لأوامر الحـكومة الإيطالية القاضية بإيجاد عدد كبير جداً من المؤسسات المذكورة . وهناك عوامل أخرى تستوقف النظر . فالمراكز الزراعية الرسمية صغيرة الشأن لا فائدة فيها ؛ أما الأراضى الجيدة فهى فى حوزة أصحاب الامتيازات الخصوصية . وقد روعيت فى الأعمال الزراعية أغراض إيطالية سياسـية أكثر من مراعاة العوامل التى هى أصلح من غيرها لتلك التربة أو لذلك الإقليم . ثم إن مشـكلة التزوّد بالماء تزداد صعوبة يوماً بعد يوم . ففى بعض الأماكن استُنبطت واستُعملت مياه ارتوازية من حفر عمقها ألف قدم ، على ماتمّ فى مؤسسة كرسبى Crispi جنوبىّ مسراته . وفى مؤسسات أخرى ، حيث يتراوح عمق الطبقة المائية بين ٦٠ قدماً و ١٢٠ قدماً ، حُفرت آبار واستُخرجت مياهها . ولـكن هذه الأعمال لم تكن مستندة إلى مخططات كاملة . فهناك دلائل تدل على تناقص المياه وعلى كونها أصبحت مالحة فى بعض الأماكن . أما نفقات الإسقاء فهى كبيرة . مثال ذلك ما فى مؤسسة أوليفتى Olivetti الواقعة على نحو ٣٠ ميلا غربى مدينة طرابلس . فمساحة كل من مزارع هذه المؤسسة ٧٥ إيكراً ، يسقى منها ٧٢ إيكراً بمضخات كهربية تتزود طاقة الـكهرباء لقاء تعرفة خاصة غير رابحة قدرها ليرتان للـكيلووَط الواحد (أى نحو بنس واحد بمعدّل سعر القطع فى يومنا هذا) على حين أن التعرفة الرابحة المعتادة تـكاد تبلغ اليوم تسع ليرات للـكيلووَط . وعلى هذا الأساس يصيب المعمِّر ٢٠٠٠٠ ليرة أى نحو ٤٠ جنيهاً فى السنة .

وقد مست الحاجة إلى تزويد المؤسسات الزراعية فى برقة بماء الشرب المنزلى ، فعمدت الحـكومة إلى تنفيذ مشروع قوامه مدّ خط أنابيب من نبع فى عين مرة Ainmara قرب جُيُوفَنِّى بِرْتا ، فى منتصف الطريق تقريباً بين قورينا Cirene ودرنة . وقد أوجب طول المسافة فى هذا المشروع ، أن يُنفقوا كثيراً فى سبيل إنشاء عدد من المحطات الدافعة ، على

مسافات متتالية من خط الأنابيب ، وذلك عدا ما أنفقوا فى إقامة محطات المضخات . وبالنظر إلى قلة عدد المشترين لهذا الماء فمن المتوقَّع أن يكون المشروع خاسرا .

ومع كل ذلك يبدو أن لمشاريع التعمير فى لوبية ، فى مرماها الأصلى ، بعض نواحٍ يمكن الوقوف عندها . فهذه المؤسسات تُعَدّ من مؤسسات الإصلاح الاجتماعى ، لأن الوَحْدة فيها هى الأسرة لا الفرد . وقد مُنع فيها استخدام العمال المأجورين الذين يَرِدون إليها من خارجها ، لأن المزرعة إنما أوجدت لكى تستغلها الوحدة أى الأسرة . وكان المهاجرون أنسال فلاحين . وكان يُشترط عليهم أن يكونوا أصحاء الأجسام كريمى الأخلاق متعلمين . وقبل أن تشتد وطأة الهجرة فى سنتى ١٩٣٨ و ١٩٣٩ كان يُعنى بعض العناية فى إحلال المهاجرين بقاعاً يشبه نظامها الزراعى ، على قدر المستطاع ، النظام الذى أَلِفوه فى إيطالية . وكانوا يُعطَون تعليمات تتعلق بالأمور التى لم يألفوها . وقد كان لإحداث مجتمعات (أى مراكز المستعمرات) أثرٌ فى تخفيف مصاعب الانتقال ، وفى تسهيل التعليم والخدمات الاجتماعية وغير ذلك ، مما ضَمِن إتجاه المعمِّرين اتجاهاً مدنياً اشتراكياً يتفق مع شروط العيش الجديدة .

ومع أن هذه المشروعات قد وُضعت فى مصلحة مهاجرين يهاجرون من بلد إلى بلد ، فإن الأمور التى تكلمنا عليها يمكن العمل بها عموماً ، فى كل مؤسسة زراعية جديدة ، وفى كل بلدٍ فى مصلحة سكان ذلك البلد أنفسهم[1] .

(ى) الجمعيات التعاونية فى قبرس :

من الصعب على جماعات المزارعين الفلاحين تأليف جمعيات تعاونية ، تسهّل حصولهم على قروض ينفقونها فى بيع غلاتهم ، وفى شراء حاجاتهم المنزلية ، وحاجات المزرعة ، إلا إذا كانوا مالكين لمزارعهم أو إذا كانت هذه المزارع فى حوزتهم بعقودٍ على أساس المزارعة المستديمة ، على ما هى الحال فى مشروع «تبديل المعيشة» فى السودان . وليست هذه الأمور مألوفة فى معظم بلاد الشرق الأوسط حيث تكثر المزارعة أى اقتسام الغلات بين المالك والفلاح . أما فى قبرس ، حيث يملك الزارع العامل مزرعته الصغيرة إجمالا ، فقد أخذ

(١) أظن أن ما عناه المؤلف فى جملته هذه القول بأن مشاريع الحكومة الإيطالية ، لو تناولت السكان العرب ، بدلا من مهاجرى الطليان لاستطاع العرب أن يحصلوا منها على نتائج شبيهة بالتى حصل المهاجرون عليها (المصحح) .

النشاط التعاونى ينمو بقوة . ويعطينا هذا النشاط درسين يمكن الاستفادة منهما على وجه عام ، كما يمكن الاستفادة منهما فى الشرق الأوسط على وجه خاص . فالدرس الأول كون تجزئة المزارع المفرطة لم تحلْ دون هذه الحركة التعاونية ، ولكنها أعاقتها لا محالة . والدرس الثانى كون بعض أشكال هذه المنظّمات التعاونية يمكن اقتباسها فى الملكيات الواسعة كأملاك الدولة الخاصة والأوقاف ، عندما يراد القيام بمشاريع إصلاحية فى مزارعها .

وفى سنة ١٩١٦ بدأ نشاط الجمعيات التعاونية فى قبرس . ولكن هذا النشاط اقتصر ، حتى عام ١٩٣٤ ؛ على أخذ قروض من المصرف الزراعى إلى أمد طويل . ولم يتجاوز عملها عمل موظفى الجباية والتسليف إلا قليلا . ولذلك عمدت مصلحة التعاون الحكومية سنة ١٩٣٥ إلى تنظيم هذه الجمعيات ليكون أمامها مجال أوسع لتموين الزُرّاع و بيع غلاتهم ، ولتنشيط التوفير عندهم ، ولتمكينهم من الاستقراض لمدد قصيرة . وقد تأسس سنة ١٩٣٧ البنك التعاونى المركزى ، وأُدخل رجال جمعيات التعاون أعضاء فيه ، بغية تحقيق الأغراض المذكورة فى مصلحتهم . وعُقدت النية بعد الحرب على تأسيس جمعية تعاونية كبرى للبيع بالجملة ولتدارك ما يحتاجه أعضاء الجمعيات التعاونية . أما البنك التعاونى المركزى فيقتصر عمله على الناحية المصرفية . وقد كانت بداءة أعمالها ، بالتشاور مع مصلحة النقل والبيع الحكومية ، حلَّ المشاكل الصعبة المتعلقة بانتقاء الثمار القابلة للفساد وانتقاء الخضراوات وتعبئتها و بيعها فى الأسواق بطريق جمعيات التعاون للبيع . وستؤسَّس منظّمات تلائم بعض المحاصيل الكبيرة ، و بعض المحاصيل التى لها صفة خاصة (ومن هذه المنظمات ماهو موجود على شكل نواة) كالخرّوب والزيت والحبوب من الأولى ، وكالخمر والزيت والتبغ والقطن وأشباهها من الثانية أى من الغلات التى تتصف بصفات خاصة .

وقد اكتسبت الجمعيات التعاونية خبرة واسعة فى الظروف الخاصة الناشئة عن الحرب ، إذ استخدمتها الحكومة فى أعمالٍ كأعمال الوُكلاء والصيارفة ، فتعاقدت معها على شراء مقادير من مختلف الغلات الزراعية ، وعهدت إليها فى توزيع حاجات المساكن والمزارع ، وفى جملتها المواد المقننة . والجدول التالى يبيّن نمو الحركة التعاونية منذ عام ١٩٣٤ أى قبل تنظيم الجمعيات التعاونية بسنة :

		٣١ ديسمبر			
		١٩٣٤	١٩٣٨	١٩٤٠	١٩٤٣
عدد الجمعيات		٣٢٤	٣٥٣	٣٤٣	٣٦٢
عدد الأعضاء		١٦٠٥٣	٢٤٠٧٩	٣١٢٨٦	٤٥٠٠٠
عدد الجمعيات التي لها ودائع		٤٥	١٢٣	٢٦٢	٣٣٠
الودائع المتوفرة	جنيه	٥٢٣١	٢١٦٠٠	٥٣٤٥٨	٨٥٠٠٠
مجموع الودائع	جنيه	١٩٩٧٢	٨٠١٠٥	١٢٢٤٨٠	٣٨٠٠٠٠
الأموال الاحتياطية	»	٢٣٤٤٦	٤١١٨٦	٥٥٤٧٧	١٠٠٠٠٠
البنك التعاوني المركزي :					
عدد الجمعيات الأعضاء فيه		—	١١٢	١٩٠	٢٥٧
ودائع الجمعيات فيه	جنيه	—	١٤٠٠٠	٢٢٠٠٠	٣٢٩٠٠٠
الأموال الاحتياطية	»	—	١٥٨	٢٣٨٥	٢٤٠٠٠
قيمة المواد المجلوبة للجمعيات	»	—	١٠٤٠٠	٤٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠

ولقد ذكرنا فى مطلع هذا البحث أن تملُّك المزرعة (أو وجود صكّ مزارعة مناسب) هو بَداءةٌ ضرورية لانتشار الجمعيات التعاونية انتشاراً كاملا يؤدى إلى تسهيل الاستقراض والبيع . فهذه الشروط غير متيسرة فى الشرق الأوسط إجمالا ، عدا قبرس حيث معظم الزُّرَّاع هم فلاحون مالكون للأرض ، وعدا فلسطين حيث التعاون وثيق فى المستعمرات اليهودية ، و بين الزُّراع المستقلين المتمولين . ومع هذا ففى بلدين آخرين على الأقل ، وهما مصر ولبنان ، يوجد عدد لا بأس به من أرباب الزراعة المالكين الذين استطاعوا أن يستفيدوا من التعاون . ولكنهم فى حاجة إلى مرجع حكومى أو إلى مرجع خاص يوجهانهم وجهةً حسنة فى المراحل الأولى من العمل . والتوجيه المطلوب لم يحصل إلا فى قرية قرب بيروت حيث أقدم الزُّرَّاع على التعاون ، وباشروه على شكل يبشر بالنجاح .

ومع أن تملُّك الأرض (أو الحصول على صك مزارعة مناسب) يُعتبر شرطاً أساسيا فى إحداث جمعيات تعاونية للقروض ، فهذا الشرط يكون أقل خطراً عند ما تكون غاية جمعيات التعاون بيع الغلات . فقد اتضح من التجارب فى الهند أن فى وسع أمثال هذه الجمعيات أن تعمل بنجاح ، و إن يكن أعضاؤها فلاحين غير مالكين ، شريطة أن يكون لديهم بعض

الاستقرار فى إشغالهم للأرض . وهذا الاستقرار يمكن تحقيقه بإيجاد تشريع ينظم أجورهم ويصونهم من الطرد إلا فى حالات معينة معقولة .

(٢) دروس نستفاد من التطورات الواسعة :

تختلف المشاريع التى ذكرناها ، اختلافا كبيراً فى تركيبها وفى تنظيمها ، وقد جُعلت ، فى معظمها ، مستقلة بعضها عن بعض ، لكى تلائم بيئة معلومة من حيث اقتصادياتها وأحوال سكانها ، مع العلم بأن هذه الأحوال قد تختلف بين بقعة وأخرى . وفى كل بقعة جديدة يراد إحداث تطور ملحوظ فيها ، يمكن اتخاذ مشروع ملائم أو أكثر فى سبيل إصلاحها .

ومما يستوقف النظر فى هذا الموضوع كون جميع هذه المشاريع تشتمل على صفة واحدة مشتركة . وسواء أكان المشروع مرتكزاً على زراعة وحيدة الغلة (كزراعة الموالح والنخل) أو على غلة رئيسية نقدية فى الدوائر الزراعية (كالقطن) ، أو على زراعات الحقول (كما فى أملاك اللطيفية) فإن إنجاز هذه الأعمال إنما يتم بشىء من النشاط تبذله كل جمعية تكيفت بهذا الغرض ، على غرار النشاط الذى هو ضرورى للزارع الفرد . وقد أثبت الأمر الواقع بجلاء أنه يوجد قابليات فى الصناعات الزراعية تفوق قابليات إنتاج الغلات الناجحة ، أو قابليات تربية الماشية ، وإن تكن هذه الأخيرة جوهرية بشكل واضح . ومن الأعمال أو الخدمات المهمة إيجاد أسواق لبيع الغلات بشروط حسنة ، وتنقية هذه الغلات ، وتفتيشها والدعاية لها ، وإعلانها ، واقتباس أساليب زراعية أنجع ، وإدخال أصناف مجوَّدة من الزروع حتى إدخال زروع جديدة وحيوانات أصلح . ومن الخدمات المهمة ، من جهة ثانية ، تسهيل القروض النقدية ، عند ما تزداد النفقات وتبلغ الذروة ، وتمكين المزارعين من الاستقراض بفائدة مخفضة ، وشراء حاجاتهم بأسعار موافقة ، بطريقة المبايعات الكبيرة ، سواء فى ذلك الحاجات المنزلية أو الزراعية أو المعدة للاستهلاك . ولا تؤتى جميع هذه الأعمال من قبل منظمات خاصة : فبعضها يدخل فى نطاق اختصاص الحكومة ؛ وبعضها يمكن أن يُعهد به إلى الجمعيات التعاونية التى تتألف من المزارعين أنفسهم . والتخصيص الدقيق فى هذا الموضوع يتوقف على بعض العوامل : كمقدرة الحكومة ، فى الدور الذى

يتعلق بها من الإصلاح ، على إيجاد الجهاز الإدارى المناسب والأشخاص المجربين ، وكمعرفة المستوى الذى بلغته الجماعة الريفيون فى الأعمال الزراعية وفى إدارة النشاط المشترك أو التعاونى من جميع نواحيه .

ولا كبير شأن لمعرفة مَن سيقوم بهذه الأعمال . وسواء أقام بها كلها وسطاء مستقلون ، أو قامت بها منظمة من المنظمات التعاونية ، فالمهم تدارك المال اللازم لها . فهذا المال يكون جزءاً من رأس مال المشروع . وينبغى تدارك هذا الجزء إما من موارد إجمالية ، أو من رسوم تُجبى (أو من كلا الوجهتين) . وينبغى أيضاً إيجاد فائدة لهذا الجزء من رأس المال . ويبدو ، دون ما حاجة إلى تحليلات مسهبة أن المال اللازم لمثل هذه الأعمال والوظائف يجب أن لا يزيد على ٢٠ فى المائة من مجموع رأس المال . ففى مشروع نقابة السودان تقوم النقابة بالأعمال المذكورة بمال يبلغ ٢٠ فى المائة من رأس المال . وفى بقعة « تبديل المعيشة » حيث تقوم الحكومة بهذه الوظائف أضيف إلى حصتها ٢٠ فى المائة . وتؤيد المعلومات المتعلقة بالمستعمرات اليهودية فى فلسطين وجود هذه النسبة أيضا أى العشرين فى المائة .

والتطور فى عدد من بلاد الشرق الأوسط هو فى دور يعوزه رأس المال والخبرة والرجال المتصفون بالصفات التى يتطلبها مثل هذا التطور فى هذه الأيام . وكل ذلك يجب أن يأتى من خارج البلاد إجمالا . ولا يجوز المثابرة على الوضع الحاضر . وهو أن تترك إلى الصدف قضية تدارك هذه المساعدات . بل يجب جعلها تابعة للمراقبة ولنظام معين . وينبغى معالجة جميع ما مرّ ذكره بالروح الذى عولج به مشروع « تبديل المعيشة » فى السودان : أى الرغبة فى بعث حياة أصلح ، مزدهرة بالأعمال المادية ، وبالتنظيم الاجتماعى المتطور والمبنى على أجود الدعائم المحلية .

فلهذه الأسباب يُقترح ، فى تنفيذ مشروع إصلاحى ، أن تقدّم شركة ذات نفع عام جزءاً من رأس المال اللازم له . وهذه الشركة تؤلّف هى والحكومة والمزارعون مؤسسة ثلاثية للتطور الزراعى . وليس من خصائص هذا التقرير الدخول فى التفصيلات الفنية لهذا الاقتراح ، بل يكفى ذكر أسسه العامة ومميزاته بإيجاز . ويجب إطراح فكرة الاستثمار فى مثل هذا المشروع ، أى يجب أن لا تزيد نسبة الفائدة لرأس ماله على حَدّ أقصى متواضع ثابت . أما ما يزيد على هذا الحد من الأرباح فيُنفَق فى مصالح المزارعين العامة . ويكون

المشروع وسيلة يُعْمَد بها إلى الأموال المتراكمة فى بعض أقطار الشرق الأوسط ، فتُستعمل فى أقطار أخرى منه ، وهكذا تُستعمل أيضاً رؤوس أموال شخصية فى البلاد نفسها . وتأخذ الشركة على عاتقها ، علاوة على عملها التجارى والإدارى ، تحقيق بعض ما يتطلبه إنعاش الزُّرّاع من أعمال أشير إليها فى نهاية الفقرة السابقة . ويُتفق على ذلك بعد استشارة الحكومة ، لأن هذه الأعمال خاضعة لظروف مختلفة ، كما هو معلوم . وينبغى أن تكون تجارب مشروع « تبديل المعيشة » فى السودان ، وتجارب المستعمرات اليهودية دليلا مفيداً بصدد هذا الموضوع . وفى وسع الشركة أيضاً أن تأخذ على عاتقها ، فى بعض الظروف ، تبعة بعض الأعمال الفنية والإصلاحية بعد التداول فى أمرها مع الحكومة . ويجب أن يكون عقد الشركة محدود المدة ، وبذلك يكون فى الإمكان مراجعة الشروط من حين إلى آخر .

ولهذا الاقتراح الذى نتكلّم عليه أربع مميّزات أخرى : الأولى كون الشركة تتبع فى أعمالها سياسة طويلة المدى تستغرق مدة العقد ، ولهذا ينبغى أن يتضمّن هذا العقد سياسة زراعية قوية التأثير ، وقد ينشأ عن ذلك حسنات تفيد فى كلّ بلد يكون فيه جهاز الحكم فى طور البنيان .

والثانية كونه يكون فى وسع الشركة ، بموجب عقدها ، تدريب السكان الأهليين من أبناء البلاد على الوظائف الفنّية والإدارية ، عاملةً على نقل التبعات إليهم تدريجياً ، مستهدفةً إيداعهم إياها كاملةً فى أقرب وقت ممكن ، على ما هو مرتقَب فى مشروع تبديل المعيشة فى السودان ، ونقول بصدد هذا الموضوع إنهم قد اهتمّوا اهتماماً زائداً للاقتراح الذى قدّمه وزير الدولة للمستعمرات ، فى ٧ فبراير من سنة ١٩٤٥ ، خلال مناقشات القراءة الثانية لمشروع قانون التطوّر والإنعاش فى المستعمرات . فقد جاء فى هذا الاقتراح أنه فى وسع شركات التطوّر فى تلك المستعمرات ، (فى كلّ مشروع تديره حكوماتها) أن تقدم خبراء لإدارة الأعمال ، وقسماً من رأس المال فى بداءة أعمال الإصلاح الصعبة ، وأن تتخلّى بعد ذلك عن هذه التبعات تدريجياً ، كلما تقدمت النهضة المطلوبة .

والثالثة كون هذه الطريقة صالحة لتحضير القبائل نصف الرُّحَّل الذين زاولوا ، من

قبلُ ، شيئاً بسيطاً من الفلاحة ، مثالهم سكان ضفّة النهر الذين تمّ تحضيرهم بموجب مشروع تبديل المعيشة فى السودان .

والمميِّزة الرابعة ، وهى جدّ مهمّة ، كون هـذا الاقتراح يسهِّل حَلّ المشكلة الكثيرة الصعوبة المتعلّقة بإزالة الشيوع فى الأرض وتثبيت تملُّك الزُّرّاع لأرض معلومة . وهذه المشكلة هى بلا جدال أعظم عقبة تقوم فى وجه كلّ إصلاح دائم فى الشرق الأوسط (الفصل الثانى ، ب) ولا بدّ من حصول اتفاق على كلّ تحوير من هذا النوع ، ولا سيما عند ما يتناول التحوير قطعة أرض يراها المالك الصغير ذات قيمة كبيرة ، وكذلك كلّ تحوير يرى بعض الفرقاء أنهم مغبونون فيه غبناً كبيراً أو صغيراً ، ولهذا لا بدّ من التساهل فى هـذا الأمر . هذا ومن المألوف فى كلّ إصلاح مؤقّت أن يميل الزُّرّاع إلى العودة إلى وضعيتهم السابقة وعند ما يُعمل بمشروع شركة ذات نفع عام ، على ما رأيناه فى الفصل الثانى « ا » لا يكون من الصعب كثيراً معالجة موضوع الحقوق التى تكون لأصحاب الأراضى ، لأن كبار الملاكين « عدا بعض الاستثناءات » يظلّون يهتمّون بأراضيهم خاصة ، بصفة كونها مصدراً للرَيْع : ذلك بأن الحكومة أو الشركة تقوم بإدارة بقعة من الأرض ، إما بشرائها و إمّا باستئجارها لمدة طويلة ، وهو الأرجح ؛ وأصحاب الأراضى يتناولون نسبة ثابتة ومضمونة من الفائدة . وعند ما يُعمل بالمشروع ، لا يحصل صعوبات من جرّاء فقدان الأوصاف الثابتة لحدود الأرض ، ولا من جرّاء ادعاءات المتنازعين على الملكية ، وهى المشاكل التى لا تُحَلّ نهائياً ، فى الأحوال المعتادة لتثبيت الأراضى ، إلّا بأعمال المساحة (الكادَسْترو) الرامية إلى تثبيت الحقّ الشرعى والقطعى فى التملّك ، ومن النادر أن تتضمن البقعة التى يشملها المشروع نسبة كبيرة من الأرض المختلف على ملكيتها أو على حدودها . والنفقات الإضافية لتثبيت الحقوق على أمثال هذه الأرضين تُجعل على هامش المشروع ، من الوجهة المالية ، وتكون هذه النفقات قليلة نسبياً ، أى أنها تكون أقلّ بكثير مما تحتاج إليه الأعمال المعتادة لتثبيت الحقوق على الأرض قانونياً . وتُقِرّ هـذه التسوية حقوق الملكية المعترف بها ، ولكنها لا تعطى أصحابها حجّة بأراضيهم . ويُعامَل المَلاّك الصغير الذى يرغب غالباً فى استغلال أرضه بنفسه معاملة المَلاّك الكبير هـذه ، وعلاوةً على ذلك كلّ أرض تُثَبَّت الشركة ماهيتها العقارية تُعطَى ترجيحاً على غيرها لفلاحين يستغلونها بالمزارعة ، ويوضع فى عقد

المزارعة نصّ يقضى بالتعويض عن كلّ عمل إصلاحى دائم يأتيه المُزارِع ، بموافقة الشركة ، فى الأرض التى يستغلّها ، على أن يُعطى هذا التعويض عندما ينتهى عقد المزارعة لسبب من الأسباب .

ولقد أشرنا فى أول هذا الفصل إلى أن مشروع الإصلاح الجديد يجب أن يُتخذ عموماً فى بقعة قليلة السكان لم يطرأ عليها التطوّر المرغوب فيه . ويمكن تلافى نقص سكانها بأخذ المزارعين اللازمين لتنفيذ المشروع من أبناء البقعة المجاورة الراغبين فى العمل والصالحين له . ويَجتذب مشروع الشركة ذات النفع العامّ السكّانَ المجاورين ، عندما يرون أنهم سيُنقلون إلى بقعة مهيأة لاستقبالهم ، حيث يُؤجرون أرضاً تكفيهم اقتصادياً ولا يمكن تجزئتها ، وحيث يُرشَدون فنّياً إلى أساليب الاستغلال الناجعة ، ويضاف إلى كلّ ذلك المميِّزات الأخرى لمشاريع الشركات ، ممّا ذكرناه سابقاً ، والبقعة التى جلا سكانها نتيجةً للتبادل تَرْجِع إلى الحكومة ، ثم تُدْخَل فى نطاق أعمال الشركة فيُجلب إليها معمِّرون من بقعة أخرى وليس إعادة التعمير ، أى نقل المزارعين من أرض إلى أرض ، من الأمور السهلة ، فكراهية مغادرة البيئة المألوفة . وشعور التعلُّق الشخصى بقطعة معيّنة من الأرض ، هما صفة ملازمة للزُّرّاع ، عندما يناجون مستقبل أيامهم على وجه البسيطة ، وأكبر بواعث الأشجان عند معظمهم حملهم مكرهين على قطع صلاتهم بالأرض . ولكن الصلة القويّة بين الأُسَر والقبائل فى الشرق الأدنى تساعد على عمارتهم للأرض مجتمعين . وتساعد أيضاً روابط الأسرة والأصل المشترك على تخفيف شعورهم بالغربة وشعورهم بالمصاعب الأولى فى حياتهم الجديدة . وفى الهند مثال رائع لما نحن بصدد بحثه ، على حين أن المشكلة فيها كانت أكثر هَوْلاً ، ومع هذا فإن مستعمرات البنجاب لشاهد على ما يمكن عمله[1] .

ومع الواضح أن بلاد الشرق الأوسط ، عندما ترسم لنفسها خطط الإصلاح الزراعى ، تستفيد بعضها من بعض ، إذا ما تَدَبَّرت مشاكلها الزراعية المشتركة . وبينما يقوم مستغلّو المزارع الفردية فى الشركة ببحث أعمالها المتعلقة بمصالحهم ، ولا سيما ما يؤدى إلى تقدُّم زراعتهم الخاصّة ، تحتاج الشركة إلى أن يكون لها نظرة أوسع تشمل كلّ مشكلة على حدة ،

(١) ذكرت الطريقة هذه بإسهاب فى مجلة :

Triennial Review of irrigation of Inaia

فتعالجها على مقتضى الأحوال فى جميع بلاد الشرق الأوسط . وهـذا الأمر مرغوب فيه ، فى جميع الأوضاع والأسس ، لأنه يفيد فى إيجاد منظمة دائمة فى هيئة الأمم المتّحدة ، تعالج قضايا الأغذية والزراعة على أساس إقليمى ، ولذلك يجب أن يكون لدى « الشركات ذات النفع العام » منظمات كالاتحادات والجمعيات ، لمناقشة المشاكل المشتركة .

ولقد اقتصر البحث السابق غالباً على النواحى الزراعية والمشاكل الاجتماعية لدى سكان الأرياف . والغاية منه استنباط حقيقتين راهنتين : الأولى مَسُّ الحاجة إلى إيجاد مؤسسة جديدة ، لأن الموجود من المؤسسات لا يلائم أوضاع هذه الأيام ، والثانية القول بأن « شركةً ذات نفع عام تستطيع معالجة هذا الموضوع » واقتراحنا هذا يتطلب دراسة أدق مما يمكن تناوله فى مثل هذا التقرير ، لأنه يوجد ، إلى جانب النواحى الزراعية التى مر ذكرها ، أمور مالية و إدارية وتشريعية واضحة . ومن الممكن توجيه أنظار الحكومات فى بلاد الشرق الأوسط إلى هذا التقرير ، وأعنى بها البلاد التى يكون فيها مجالٌ واسع للبحث والتحقيق . على أن يُعرَض عليها أمر تقديم خبراء يساعدونها على القيام بهذا البحث .

(٣) تحسين النظام الحاضر :

أوضحنا فى الأقسام السابقة الأسباب التى تدعو إلى إدخال نظام زراعى جديد صالح ، على البقاع القليلة السكان والتطوّر . ولكن ما يهم السواد الأعظم من الأهلين ، وما يمارَس فى مساحة واسعة جداً من الأرض هو هذا النظام الحاضر المحصور حصاراً محكما . ومن أبسط أشكاله نظام الرُّعاة الرُّحَّل . ففى هذا النظام تسرّح قطعان الماشية حيثما ينبت الكلأ ؛ وهى مدار عيشهم إجمالا . ويُلحظ حصول تحوير فى سير هـذا النظام فى لوبية حيث تُوجَّه الماشية إلى أسواق مصر ، فى أوقات معلومة ، خلال الفترة التى تنمو فيها الأعشاب فى الأراضى الداخلية . وهكذا فى شمالىّ العراق فإن عدداً كبيراً من قطعان المواشى تنقل منه إلى سورية وفلسطين وأسواق أخرى من الشرق الأوسط . وفى النظام الزراعى الذى يكون بين البداوة والحضارة تنتقل المواشى فى بقاع معينة ليست جد واسعة . ويبذر أصحابها فى

طريقهم حبوباً غذائيـة فى بعض الأرض ، ثم يحصدون زرعها فى عودتهم . وفى السودان وإرترية أمثلة على ذلك[١] .

وقد مرّ بحث الزراعة المستقرة فى الفصـل الثانى (ا) و (ب) . وهو فى الحقيقة نظام الزراعة فى غربى أوربة ، أيام القرون الوسطى . ويُسمّى نظام زراعة الأراضى اليابسة . وعليه أمثلة كثيرة فى الشمال الشرقى من سـورية . وفى القسم الغربى من فلسطين . وفى جزء من قبرس . وأخيراً هنالك بقاع محدودة ، كالنطاق الساحلى الضيق من لوبية . وكواحة دمشق ومحميـة عدن ، فإن الزرّاع يتبعون فيها طرائق الزراعـة المسقية . وإذا استثنينا هذا الشكل الأخير ، أمكننا القول بأن لمشكلة تحسين الزراعة شقّين : الأول إدخال تعديلات بسـيطة على أساليب الزراعة ، مما يستطيع الفـلاّح تَمَثُّله بسهولة ، ومما يؤدى إلى تحسين جوهرى فى الجملة . والثانى إيجاد انقلاب شامل يتبنّى جميع عوامل التحسين .

ومن الضرورى أن نذكر فى هذا الفصل بإيجاز أمثلة نموذجية لمختلف التعديلات البسيطة التى يمكن القيام بها . أما بحث هذا الموضوع باسهاب من الناحية الفنية فقد تمّ فى الفصل الرابع . وأما بحثه من حيث نسبته إلى أحد البلاد فقد تمّ أيضاً فى الفصل الخامس (ا ، د) لقد باشرت مصالح الزراعة فى معظم بلاد الشرق الأوسط هذا العمل ، على حسب مواردها المختلفة . فأسست محطات مشتركة فيها منابت[٢] وحقول للتجارب والتشويق وهذه المحطات تزوّد الزرّاع بالأصناف المجوّدة والغراس الجديدة بأسعار مخفّضة . وقد نجحت فى تقديم الأشجار والجَنَبات الآتية وهى : الزيتون والخَروب ومختلف اللوزيات والـكرم وشجر الفواكه وأنواع من الأشجار الصالحة وقوداً فى القرى . وزرعت فى هذه المحطات بزور أنواع مختلفة من البقول المفيدة فى ظروف الحرب وبيعت نَبْتاتها لتُزرع فى المباقل . وحصل تقدّم فى إدخال أصناف أجود من مزروعات الحقول المعروفة[٣] . وبدت فى هذا

---

(١) فى شرق الشام ، ولا سيما فى قرى « أملاك الدولة » الشرقية قبائل نصف متحضرة تبذر الحب فى الخريف ، ثم تشرّف إلى بادية الشام حيث يكثر الـكلأ والماء فى الشتاء ، ثم تعود مغرّبة إلى قراها فى أواخر الربيع ، عند ما يصوّح نبات البادية ، وتشح فيها مياه المناهل والآبار ، ويستحصد الزرع فى القرى (المصحح)

(٢) المنبت والمستنبت هو المشتل والدندانة بالعامية . والمشتل من أصل سريانى : وكذا الشتل والشتلة بمعنى الغرسة (المصحح) .

(٣) أهمها الحبوب المختلفة وبعض النباتات الصناعية كالسمسم والقطن وغيرها (المصحح) .

الموضوع صعوبة فنّية تتعلّق بحفظ أصناف الهُجُن سليمةً من تأثير التلاقح فيها . ولـكن الصعوبة الرئيسية تكمن فى طبيعة الفلاح الذى أَلِف الاحتفاظ بقسم من غلّته لاستعماله بذاراً ، بدلاً من شراء بذاره . ومن المزعجات اتخاذ تدبير يرمى إلى أخذ كمية من بَذْره وإعطائه كمّية معادلة لها من بذر الأصناف الجديدة . وقلّما يَسْلم هذا العمل من سوء النيّات . ولهذا كثيراً ما تُصبح غلة البزور الجديدة ، بعد زرعها مرّة أو مرّتين ، خليطا غير قابل للتمييز ، من الأصناف الجديدة والأصناف القديمة .

ويبدو أنه ما زال هناك فُرَص مهمة لتجويد المواشى وتكثيرها فى نطاق النظام الزراعى القائم . وقد أتت مصالح البيطرة ومعاهدها أعمالا تستوقف النظر فى مكافحة الأمراض والقضاء عليها . ولـكن هذه الأعمال لم تكن من النِّعَم البحتة ، لأنها أدت إلى ازدياد عدد المواشى ، فازدادت بذلك صعوبة تزويدها بالعلف . ويمكن اليوم توجيه عناية أكبر إلى إصلاح الحيوانات نفسها ومن الممكن إيجاد مراكز تُجوَّد فيها قطعان من الحيوانات الأهلية ، وتنقل فحولها لتستعمل فى السفاد ، فى البقاع التى فيها ماشية منتخبة ، وقد اتُّبع هذا الأسلوب فى بلغارية[1] فنجح نجاحاً كبيراً ، سواء فيما يتعلق بحيوانات الجرّ والنقـل ، أم بحيوانات المزرعة المعروفة . وهذا ما حصل أيضاً فى قبرس ولـكن على مقياس أصغر . ومع هذا ستظلّ فوائد هذا العمل قليلة إلى أن يتمّ خصاء الفحول فى القطعان[2] . وإذا كانت التجربة فى منطقة البقر « لأجل لحومها » فى السودان قد نجحت ، فليس من المصاعب المستعصية إقناع المُزارع وتعليمه اقتباس هذه الوسائل . وإذا انتقلنا إلى البحث عن منتوجات الحيوانات ، وهو صنف هام للإصدار فى تجارة الشرق الأوسط ، نجد أن دباغة الجلود الصغيرة والـكبيرة هى اليوم سيئة . وثمة مجال لتعديلات بسيطة من شأنها تجويد هـذا الصنف تجويداً ملموساً . ولقد حصل تقدّم يذكر فيما يتعلق بتربية الدجاج ، وذلك ببيع فراخ كثيرة من سُلالات مجوَّدة لتحلّ محلّ الدجاج البلدى . ويمكن توسيع هذا الفرع من العمل .

أما الشق الثانى من البحث ، وهو إيجاد انقلاب شامل ، يتبنّى جميع عوامل التحسين ،

---

(١) تقرير سـنة ١٩٣٩ للمـكتب البريطانى فى الشؤون الخارجية وحكومة بلغارية ، تـكثيف الزراعة البلغارية ب . ا . كين .

(٢) لـكى لا ينزو على الإناث إلا الفحول المجوَّدة المذكورة (المصحح) .

فقواعده كلها تثقيفية فى جوهرها . ومن هذه القواعد : (ا) تنمية الشعور بالتَبِعة فى أكبر عدد من الملّاكين ، تجاه الأرض وتجاه الكادحين فيها . (ب) غرس حبّ الإصلاح فى الفلاحين العاملين بالمزارعة ، وفى الفلاحين المالكين للأرض ، سواء فى ذلك ما يعود بالنفع عليهم أو على أسرهم . (ج) إيجاد طريقة صالحة لتعليم أولاد الريف ، على أن تهيئهم هذه الطريقة للعيش فى بيئة ريفية ، وعلى أن يستفيدوا من تلك البيئة . (د) تدريب معلمين لمدارس الريف ، وموظفين لمصلحة الزراعة ، لكى يكونوا قادرين على إثارة الأمور الزراعية وعلى قيادة أعمال الاصلاح الريفى :

(ا) أنجع طريقة فيها الخير لتنمية الشعور بالتبعة فى طبقة الملّاكين هو العمل على إيقاظ الجيل القادم .

وينبغى لذلك تجهيز مركز فى الشرق الأوسط له منهاج ثقافى موافق لأبناء الملّاكين ، على أن تتضمن الدروس التى تلقى عليهم علوماً زراعية فنية ، وأن تكون هذه الدروس معادلة أو مقاربة لأمثالها فى مركز إدارة الأملاك فى بريطانية ، مع تعديل تستلزمه أوضاع الشرق الأوسط . ولكن من أدق الأمور تلقين مبادئ جديدة لطلاب نشأوا على مبادئ أخرى ، ولا سيما عند ما يكون فقدان الشعور بالتبعة تجاه الأرض وتجاه العاملين فيها ناتجاً عن نظام اجتماعى قديم (الفصل الثانى ، ١) . ولذلك فإن من حسن الحظ كون الجامعة الأميركية فى بيروت ومعهد الحياة الريفية فيها قد قاما ببعض التجارب المفيدة فى هذا الموضوع . وأدّى معالجة الجامعة الأمريكية للكثير من المشاكل الثقافية معالجة نَيِّرة جذّابة ، إلى اكتسابها شهرة ونفوذاً هى خليقة بهما . وقد اجتذبت إليها طلاّباً من كثير من بلاد الشرق الأوسط ، على اختلاف مذاهبهم وطبقاتهم وتثقّف كثير من موظفى الحكومة فيها[1] ويجب التزوّد بما تسديه سلطات الجامعة من نصيحة ومن مساعدة فى كل إصلاح يتعلق بهذا الموضوع .

(ب) يمكن معاملة الفلاّح ، سواء أكان مزاعاً أم مالكاً ، المعاملة التى أشير إليها فى الفصل الثانى حيث ذكرنا هذا الموضوع . ولهؤلاء الفلاّحين مشاكل أصعب من مشاكل طبقة الملاّكين . فهم سجناء تحدق بهم جدران نظامهم الزراعى الخاص . ويزداد عددهم سنة

(١) معهد الحياة الريفية فى بيروت ، بايارد دودج . لحق ١ ، مؤتمر التطور الزراعى فى الشرق الأوسط (التقرير الزراعى ذو الرقم ٦ ، مركز تموين الشرق الأوسط ، القاهرة ١٩٤٥) .

فسنة ، ولـكن الجدران تظلّ قائمة فى مكانها . وكثرتهم تعيش بقوتٍ لا يتجاوز البُلغة أو هو دونها . والدَّيْن ينهكها منذ بدء حياتها حتى منتهاها . وليس عند الفلاّح المالك للأرض وسائل يُصلح بها أرضه ، ولا معرفة بطرق إصلاحها . أما الفلاح بالمزارعة فليس ثمة مايدفعه إلى مثل هذه الأعمال . والتعليم والدعاية مجهولان ، أوأن السكان الأميين يسيئون فهمهما وتفسيرهما ، ولـكنهم يصغون عموما إلى قروى يعدّونه من طبقتهم . وهذه العقلية هى التى ترشدنا إلى الطريقة الوحيدة العملية للاتصال بهم ، ما دامت حياتهم على ما هى عليه فى هذه الأيام .

وحيثما اتُّبعت هذه الطريقة على سبيل التجربة كانت النتائج مشجعة ، ففى السودان أدخلت مصلحة الاسعاف الطبى السودانية إصلاحات فى القرية تكاد تـكون مهمة من الوجهة الصحية ومن حيث علم الصحة والإسعاف . وقد قَبِل القرويون بارتياح المعالجات والقواعد التى استقرت عليها المصلحة المذكورة ، بعد تدريب بسيط محدود ، ولـكنه مدروس بعناية . ونُظّم إلقاء دروس دورية مفيدة بحيث يمكن أن يتقدم إصلاح القرية خطوة خطوة . وهناك مثال آخر ، يرد على الخاطر عفواً ، فى منطقة جبـل النوبة فى السودان . فقد أدت الحرب فى ثلاث السنين الأخيرة ، إلى انقطاع علماء الحشرات البريطانيين عن زياراتهم المعتادة لتلك البقعة . ولـكن الموظفين السودانيين تمـكنوا من تدريب خفراء الحقول النوبيين على مكافحة الجراد ، ونقلوهم إلى فرق المـكافحة ، وهكذا لم تضع الفائدة العملية المبتغاة .

وقد اتّبعت المنظمة الأمريكية المعروفة بمؤسسة الشرق الأوسط المبدأ نفسه . وهذه المؤسسة هى التى عملت بنجاح على إنعاش القرية و إصلاح الزراعة فى الشرق الأوسط خلال السنوات العشرين الماضية . فبعد أن تضع المؤسسة المشروع وتقره الحـكومة ، يقوم على العمل به رجال ونساء قرويون فى مستقبل حياتهم وفى أهدافهم ، على أن يراقبهم فى أعمالهم أشخاص يمثلون المؤسسة .

وفى البحث الرابع ذكرنا كيف يُنتقى و يدرَّب الأشخاص الصالحون لهذا العمل ، بين الفلاحين والمزارعين .

(ج) — التعليم الريفى :

تُعقد الآمال الـكبيرة ، سواء لدى طبقة الملّاكين أم لدى طبقة الفلاحين ، على تعليم

الأولاد تعليماً يثير فيهم الرغبة الصادقة فى الإصلاح . وليس من الضرورى أن نثير فى هذا البحث موضوع المدارس و برامجها المتعلقة بالتدريس الزراعى و بالتوسُّع فيه . بل نكتفى ، بدلاً من ذلك ، بذكر ثلاثة أمثلة لتجارب تعليمية جُرِّبت فى فلسطين وقبرس والسودان . وهى ذات قيمة زراعية عظيمة ، عدا أنها لا تخرج عن وجهة نظر هذا التقرير .

فمصلحة التربية والتعليم فى فلسطين شجّعت المدارس خلال عدة سنين على إنشاء حدائق مدرسية يقوم التلاميذ فيها بالأعمال تحت رقابة عدد من الموظفين . وقد بُدىء بإيجاد هذه الحدائق فى المدارس العربية الإسلامية والمسيحية ، ثم أوجدت بعد ذلك فى مدارس اليهود . ويمكن معرفة التقدم الذى حصل فى تلك المدارس التى تشرف الحكومة عليها ، من ازدياد اعتمادات الميزانية المرصدة لهذا العمل . فقد كانت هذه الاعتمادات ٣٠ جنيهاً سنة ١٩٢٨ ، فزادت على ٣٠٠٠ جنيه سنة ١٩٤٣ . وعند ما تتم الحديقة تكون مشتملة على نبات الزهر وشجر الفواكه والبقول ، وعلى قطع صغار من زروع الحقول ، وعلى النحل والدجاج . وفى كل أسبوع يُلقى درس واحد فى الفصل و يمرَّن التلاميذ على ثلاثة تمرينات عملية . وتتضمن هذه الأعمال تدريباً على التطعيم بالشَقّ و بالبُرعم ، وذلك فى بقاع موافقة . وتُربّى الغراس التى تُستنبَت من البزور كما تُربى الأشجار الفتية وتباع من التلاميذ وذويهم. ويُتّبَع نظام بسيط فى تقدير النفقات وفى تحديد أثمان المواد الناضجة . وتدير بعضُ المدارس خِمَمَ أى بيوتاً للدجاج مستعمِلةً أدواتٍ وأساليب مجوَّدة قليلة الكلفة . ومن البديهى أن هذا الشرط هو من الشروط الحيوية لكل جزء من أجزاء المشروع . فقد قاوم أهل التلاميذ فى بعض البلاد إدخال قواعد مماثلة فى المدارس . وهذه المقاومة أسوأ من عدم المبالاة بهذا الموضوع . والسبب كون التحمس له تحمساً سيئاً قد أدى إلى إنشاء بيوت للدجاج أُنفق عليها مبالغ تفوق دخل الفلاح فى السنة .

ولا سبيل إلى الشك فى فوائد هذا الجهد فى ذاته ، وفى متعلقاته ؛ وهو جهد ليس فيه اقتباس . وتختلف الحدائق من حيث مجال عملها ، على حسب سعة المدرسة وعلى حسب الصعوبات الطبيعية لبقعتها . ويكون فى بعض المدارس الريفية ، حتى الصغيرة منها التى لها معلم واحد أو معلمان ، حدائق جيدة لا تقل فوائد التدريس فيها عن أمثالها فى حدائق

مدارس المدن ؛ فيكون لها نظام خاص للإسقاء ، وزَهَارات[1] صغار ، ومرج سندسى ، وأشجار ظليلة . وتأثيرها فى التلاميذ واضح . وقد ثبت على طول الأيام ، كون هذا التأثير الحسن لايزول كله ببلوغ التلاميذ سن المراهقة ، فقد بدا اهتمام بهذا الموضوع بين المراهقين ، وتبرعت بعض القرى بأراضٍ لها أضيفت إلى الحدائق بغية توسيعها . وحيثما يكون معلم المدرسة ذا شخصية مؤثرة وتدريب صحيح ، فهو يستطيع بحديقته أن ينصح الزُرّاع المجاورين وأن يوجههم توجيهاً مفيداً له نتائج مهمة . ويمكن تحاشى ما قد يحصل من خلاف أو حسد بين المعلم والموظف المحلى التابع لمصلحة الزراعة ، وذلك باتفاق المصلحتين حبياً على توحيد سُبُل التعاون ، لأنّ كلاً منهما مسئول عن العمل .

والمثال الثانى فى قبرس ، وهو لا يتعلق بحدائق المدارس ، وإن تكن هذه الحدائق قد انتشرت فى الجزيرة على شكل فعال . ولكنه يتعلق بتأسيس مدارس ريفية مركزية لأولاد المزارعين يتعلمون فيها ، ثم يعودون إلى قراهم فى انتهاء الدراسة . فقد وضعت خطة تقضى بإيجاد ثمانى مدارس من هذا النوع ، واحدة فى كل بقعة زراعية نموذجية . وفتحت واحدة منها الآن أبوابها للتلاميذ . والمبدأ الذى جُعل الهدف فى هذا العمل هو اقتباس كل ما له صلة بالمدرسة وبالتدريس من خصائص البيئة التى أسست المدرسة فيها ، مع إصلاحات يستطيع المزارع أن يتبناها ويقوم بها . وشُيّدت أبنية المدرسة والمزرعة بالمواد المحلية ، وعلى طراز محلى ، مع إصلاحات بسيطة مرغوب فيها . ولا يسكن التلاميذ فى قصر واحد كبير ، بل فى بيوت صغيرة تشبه بيوتهم ، ولكنها مجهزة تجهيزاً أصلح ، بطرائق بسيطة مختلفة . وقد جُعلت هذه البيوت بعيدة عن الطريق التى غرس على جانبيها شجر الظل والزينة . وجُعلت الأرض بين البيوت والطريق زَهَاراتٍ ومباقل . والأرض تُستغلّ على النظام المحلى المتبع ، وبالوسائل المحلية ، ولكن مع إصلاحات متنوعه فى المزروعات والمواشى والأدوات والقواعد . وعلى الحكومات الأخرى فى الشرق الأوسط وخصوصاً مصالحها الزراعية والتعليمية أن تتابع بعناية تامة سير هذه التجربة فى قبرس ، لأنها — أى التجربة — جديرة بالملاحظة ، لما لها من مميزات ذاتية ، ولأن النتائج التى تنتج عنها يمكن العمل بها على وجه

---

(١) مجتمع الزهر فى الحدائق وهو بالفرنسية Corbeille والزهراء Parterre جزء الحديقة الخاص بالأزهار . ويقابلها الشجراء Massif وهو الجزء الخاص بالشجر (المصحح) .

عام ؛ ذلك بأن قبرص تشتمل على معظم المشاكل التى توجد فى الشرق الأوسط ، ولهذا يمكن اعتبار هذا الموضوع فيها تجربة عملية خليقة بالاهتمام .

والمثال الثالث جزء من تجربة هامة جداً جُرّبت فى « بخت الرضا » من أراضى البحر الأزرق فى السودان ، بغية العمل بالنظام التعليمى الأصلح الذى يتكيف مع حاجات تلك البلاد . وقد تضمن المشروع تأسيس مدرسة بدائية مركزية وتدريب المعلمين على التعليم . والهمة تُبذل لتأسيس مدرسة زراعية ثانوية يكون لها اتجاه ريفى ، ولكنها لا تدرّب التلاميذ تدريباً زراعياً كاملاً ، بل تكون مهمتها إكمال تعليم الأولاد الذين لم يدركوا التعليم الثانوى الكامل . وسيتضمن منهاجها بعض الآراء الجديدة التى لا يمكن الحكم لها أو عليها إلا بعد وضوح نتائج الأخذ بتلك الآراء . والمبدأ الذى يُستهدف فى كل تجربة إنما هو جعل الشعور الأهلى يندمج بها . والحديث هنا يتناول « نادى الزُّرّاع الأحداث » ، فهو نادٍ قام على أساس المشروع الذى لقى فى بريطانية العظمى وفى الولايات المتحدة نجاحاً كبيراً مع فارق بينهما ، وهو أنه لا يوجد فى النادى هذا محاضرات ولا مناقشات ، لأن الغاية منه اقتصادية فى الأساس ومدنية فى الفروع . وفى النادى ٧٥ عضواً انتُخبوا من بين الأشخاص الذين يتدربون ليكونوا معلمين ، ونصفهم تقريباً من أسر المزارعين . ويقوم بالعمل فى مزارعهم جماعات صغيرة منهم ، لكل جماعة مساحة من الأرض ، بمعدل ثلاثة أرباع الإيكر لكل شخص ؛ وهى تُستغل وفقاً للدورة الزراعية الآتية : قطن — حبوب — قطانىّ — استراحة . والمهم كون كل عضو يتناول سلفة نقدية يتخذها رأس مالٍ للأرض التى يتصرف بها ، فيقوم بضبط حساب الأعمال ، ويعيد السلفة فى حينه . وهكذا فهو يتعلم أن الزراعة ، كغيرها من المهن ، تحتاج إلى كلا الشيئين الأساسيين وهما رأس المال اللازم للعمل والمهارة فى استعماله . وتدير النادى لجنة منتخبة ؛ وهى تضطلع بالأعمال الحسابية لكل جماعة ، فيكون هذا المشروع فى الواقع مشروعاً تعاونياً . وهنالك ، عند الضرورة ، أعضاء من موظفى التعليم يصلحون للاستشارة ؛ ولكن معاونتهم تقتصر على الاقتراحات ، وعلى تدارك المعلومات العملية المفيدة ؛ أما مناقشة الآراء المتباينة ، واتخاذ قرار فى موضوعها فهما من خصائص اللجنة .

وهذا المثال الذى ذكرناه يتعلق بتدريب المعلمين ؛ ومن حقه أن يُذكر فى القسم

التالى . ولئن جئنا على ذكره هنا فلأنه يمكن أن يطبق على التلاميذ فى المدارس الريفية ، على شكل أبسط . وفى هـذه الحال يكون عاملاً فى ازدياد الفائدة من حدائق المدارس ، باعتبارها أداة تهيئ للحياة الزراعية .

ولقد عالجنا فيما مرّ ذكره مشاكل الملاك صاحب الأرض والفلاح والتعليم الريفى ، فيما لها من علاقة بطريقة إحداث انقلاب فى النظام الزراعى . وبقى علينا معالجة العامل الرابع الذى له التأثير الأكبر فى حل تلك المشاكل ، وهو تدريب[1] معلمى الريف والمساعدين فى مصلحة الزراعة . وقد ألجأتنا الضرورة إلى الألماع إلى ذينك الموضوعين فى الأقسام الثلاثة السابقة .

(د) قادة الريف .

هنالك عاملان جوهريان : الأول كونه من الضرورى أن يكون عند الذين يُنتخبون للتدرُّب ميل إلى عيشة الريف فى مستقبل حياتهم . ويُستدل من أحوال الشرق الأوسط فى هذه الأيام على أنه من المستطاع تدارك معظم هؤلاء المرشحين من القرى ، وبهذا يكون العامل الأول قد تحقق على وجه عام . ومع هـذا فمن المرغوب فيه أن يؤتى بعدد منهم من المدن على أن يُنتخبوا بعناية تامة .

والعامل الجوهرى الثانى كون التدريب الفنى ، والبيئة التى يحصل فيها هذا التدريب يجب أن يكونا ، خلال هـذه الفترة ، مساعدين على ازدياد الميل إلى الريف . ولا يجوز أن يكونا داعيَين إلى إضعاف هذا الميل أو إلى فقده . وهذا الشرط الجوهرى متيسر فى منظمة السودان فى بخت الرضا ، على ما ألمعنا إليه فى القسم السابق . وهو متيسر أيضاً على شكل واضح فى مشروع قبرس . فمدرسة تدريب المعلمين فى « مورفو » تقع فى بيئة ريفية ، وتتناخم محطة التجارب التابعة لمصلحة الزراعة ؛ مدرسةَ الريف المركزية حيث تمَّ دعمُ البيئة المحلية ، على ما ذكر فى القسم السابق . وجميع المعلمين فى مدرسة التدريب يتلقون فيها بعض المعلومات الزراعية مدة سنتين ؛ وبعد ذلك يذهب الصفوة المنتخبة منهم إلى الفصل الثالث من

---

(١) تشير كلمة التدريب هـذه إلى التعليم نظريا وعملياً ؛ فإذا أضيفت إلى معلمى الريف يكون القصد تعليمهم فى دور المعلمين ؛ وإذا أضيفت إلى المساعدين دلت على تعليم هؤلاء المساعدين (وهم الموظفون الفنيون فى وزارة الزراعة) فى المدارس الزراعية (المصحح) .

مدرسة الريف المركزية حيث يُلمّون فى هذه السنة بمجموع برامج سنتى المدرسة المذكورة .

ومن دواعى الأسف كون معظم بلاد الشرق الأوسط لا تتبع هـذه السياسة . فمركز التدريب فيها كثيراً ما يكون قريباً من المدينة ، وربما كان فى المدينة نفسها . وتكون أبنيته واسعة جميلة مشتملة على وسائل الراحة مما لاعهد للقرويين بمثله . وتكون المزرعة واسعة تدار بالأساليب الحديثة ، وتتناسب مع مبانيها وماشيتها وأدواتها . ويكون هنالك مخابر محشوة بالأجهـزة الحديثة والمواد الـكيمياوية . وقد يكون فى المركز مائة طالب أو أكثر بكثير يقيمون فيه مع مايرافقهم من نشاط الجماعات ومظاهر الحياة الاجتماعية على مختلف أشكالها . فهذه الحال يمكن قبولها لو كان المعلمون والمساعدون الزراعيون الأحداث ، عنـدما يعودون إلى البرّية بعد سنة أو أكثر ، يقيسون أوضاعهم وأوضاع زملائهم فى القصبات والمدن بغير مقياسها الحقيقى . والحقيقة أن المعلم فى القرية قد يجد بنـاء المدرسة من طين ؛ ويجده مرمّماً ترميماً بسيطا ؛ ويجد أمامه وسائل صغيرة وميزانية ضعيفة . وربما وجد أن مساعدة أهل التلاميذ التى كان أقنعهم على تقديمها ، قد تناقصت إلى الحد المعتاد . وهو يشعر بفقدان الأصدقاء المتعلمين فى تلك البيئة ، كما يشعر بأن مسكنه فى القرية خالٍ من وسائل الراحة البسيطة . أما المساعد الزراعى فهو يجد الفلاح متمسكاً بما ألفه تمسكاً شديداً فوق ما كان يتوقع ؛ ويُدرِك أن معظم ما تعلمه فى مركز التدريب لا يعنى الفلاحين ، حتى لو تمكن من إفهامهم هذه الأمور . وليس بمستغرَب أن يسعى المعلم إلى الانتقال إلى إحدى مدارس المدن ، وأن يعمل المساعد الزراعى على التحوّل إلى المـكتب المركزى التابع له ، حيث يجد الإثنان رواتب وشروطاً للعيش أصلح ، مع آمالٍ فى إمكان تقدمهم فى المستقبل . وكثير ممن يحققون فى مسعاهم الرامى إلى الإفلات من حياة القرية يستر سلون فى الجمود والـكسل بسبب خيبة أملهم . أما الذين يظلّون متمسكين بحماسهم و بشعورهم المهنى فهم القلة . وهـذه المشكلة لا تحل باتباع الحـكمة القائلة بأن على المعلمين المدرَّبين أن يخدموا ، فى مدة من السنين ، فى بقعة ريفية ، و بأنه يمكن بذلك استعادة جزء من نفقات تدريبهم أو استعادة جميع تلك النفقات . فهذه الطريقة تزيد القضية إشكالاً فى الغالب ، لأنها تولد فى الخريجين الفتيان شعوراً بأن القائمين على الأمر قد استثمروا ظروفهم المالية الصعبة .

وهذا الوضع ليس بغريب على الشرق الأوسط ، لأن عقلية « اللون الأبيض » تسود

فى كل بلد من بلاد العالم . ولـكنه من المزعج أن يعالَج هذا الموضوع على هـذا الشكل خاصةً فى بلاد غير صناعية تستند حياتها الاقتصادية على نظام الزراعة المتسعة ، بدلاً من نظام الزراعة المـكثفة ، على ما هى الحال عليه فى معظم أقسام الشرق الأوسط . فالدخل القومى منخفض ، والنقود اللازمة للتطور الزراعى والثقافى قليلة ، ومع هـذا نرى أن نفقات التدريب ، فى مجملها وفى نسبتها إلى الشخص المدرَّب الواحد ، هى فى المؤسسة المركزية الـكبيرة أقل منها فى عدد من المراكز الصغيرة المتفرقة .

وعندما يحتاج الأمر إلى تحقيق العاملَين الجوهريين المبحوث عنهما ، يجب أن يحصل تبدُّل ذو قيمة فى وسائل العيش فى المدينة وفى الريف على السواء ؛ وهذا لا يتيسر بسهولة ولا بسرعة . ولا بد لذلك من اتباع سياسة مستقرة طويلة الأمد ، تعتمد على العمل بالإصلاحات الصغيرة ترجيحاً لها على الـكبير من التبدلات . والتجارب التى ذكرناها عن السودان وقبرس هى أمثلة لبعض الوسائل التى يمكن أن تؤدى إلى تحقيق هـذه السياسة . وهناك بيئات ريفية ، وميل قوى إلى التدريب الزراعى ، وتفصيلات أخرى كثيرة متنوعة يتعذر ذكرها هنا ، وهى كلها موجهة إلى الغاية نفسها .

وثَمَّة مثال آخر هام لطريقة الاتصال بالريف نجده فى قانون الإصلاح الزراعى فى القرى ؛ وهو القانون الذى تبنّته مصر فى هـذه الأيام . فهو يقسم القطر إلى عدد الوَحَدات الزراعية (الـكُوَر الزراعية) ، على حسب الأوضاع المحلية ، بحيث يبلغ عددها ، عندما يصبح المشروع كاملاً ، نحو ٤٠٠ وحدة ، معدَّل مساحة كلٍّ منها ١٥٠٠٠ إيكر . وسيكون فى كل وحدة مزرعة نموذجية للدراسة العملية يدير شؤونها زراعى فنى مقيم [1] . وتقوم المزرعة بأعمالها على حسب النتائج التى تحصل عليها محطات أبحاث وزارة الزراعة فى تجاربها ؛ وتعرض المزرعة أعمالها هذه على الناس . وسيكون فيها مركز بيطرى للوقاية من الأمراض ، ولتجويد تربية الماشية ، ومراقبة المسالخ ، وتحويل فضلات الحيوانات إلى أسمدة . ويقوم على تنفيذ المشروع مجلس زراعى عليه واجبات مختلفة أخصها ما ذكرناه فى هذا القسم ، مما يؤدى إلى إنعاش الريف وإلى رفع مستواه الزراعى . ولهذا المجلس جهاز له ارتباط بمفتش وزارة الزراعة ، وهو ما يسهل إبلاغ الزُّرّاع سياسة الوزارة ، وإبلاغ الوزارة مقابل ذلك آراء الـكورة وحاجاتها .

(١) يجب أن يلاحظ كوننا نترجم الألفاظ التى استعملها المؤلف (المصحح) .